

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

- تقديم
- مشكلة الدراسة
- أهمية الدراسة
- منهج الدراسة
- حدود الدراسة
- تحديد المصطلحات
- الدراسات السابقة
- خطوات الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

تقديم:

إن قضية تجويد التعليم الجامعي أصبحت ضرورة من ضرورات العصر التي تلقى إهتماماً عالمياً ، تسعى دول العالم إلى حلها ؛ وبذل المزيد من الجهود لتوفير أهم الضوابط والمؤشرات اللازمة لجودة الجامعات الحديثة التي تصبر إلى تحمل تبعات اليوم وتحديات المستقبل .^(١) من أجل بناء الإنسان وتكوين رأس المال البشري الأقتصادي ذو الأثر الفعال في النهوض باقتصاديات الدول وزيادة إنتاجها ومضاعفة دخلها القومي .^(٢) .

وقد تنبه الكثير من دول العالم المتقدم و النامي لأهمية جودة التعليم الجامعي ووجود ضوابط لتحقيق جودة مخرجاته ؛ ففي دولة كوريا الجنوبية وضعت الجامعات العديد من الضوابط ، منها ما يتصل بسياسة القبول للتعليم الجامعي ؛ ومنها على سبيل المثال ضرورة اجتياز الطالب إمتحان القبول للجامعة أو الكلية ليتسنى قبوله بإحدى الكليات أو الجامعات .^(٣) ، وكذلك الحال في اليابان .^(٤) .

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فمذ أبريل ١٩٨٣ حيث نشرت اللجنة القومية للتعليم تقريرها الذي أعلن أن الولايات المتحدة الأمريكية " أمة في خطر " اتخذت مبادرات عديدة لوضع الكثير من الضوابط الضرورية لتلاشي القصور الذي أدى إلى تدهور جودة مخرجات التعليم الجامعي بها .^(٥) .

وتزايد الإهتمام عالمياً، وبمصر في في الربع الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين بجودة التعليم الجامعي والعمل من أجل الوصول إلى أفضل استخدام ممكن لمدخلاته مثل : (الطلاب ، هيئات تدريس ، الكتاب الجامعي ، المكتبات ، الخدمات الداعمة للعملية التعليمية ، المناهج ، التمويل ، والإدارة الجامعية.. الخ) ، ليتسنى تحقيق المخرجات التعليمية والبحثية بالجودة المطلوبة أو

(١) مجلس الشورى : تقرير اللجنة الخاصة عن البحث العلمي والتنمية في مصر ، التقرير رقم ١٢ ، القاهرة ، مطابع مؤسسة دار الشعب للطباعة والنشر ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢٦-٢٩ .

(٢) وزارة التعليم العالي : التعليم العالى سنة ٢٠٠٠ ، القاهرة ، مطابع روزاليوسف ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣ .

(3) Ministry of Education, **Facts about Korea**, Republic of Korea, Overseas Information Service, 1993, p76.

(4) Ministry of Education, Science and Culture, **Education in Japan**, Japan Gyosei Corporation, 1994 , p 74.

(٥) راجع في ذلك :

(A) Douglas A. Sears ; Chelsea Public Schools Partnerships , **Journal of Education The Boston University** ,1994,p22 .

(ب) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية في العالم - مؤشرات التنمية الدولية عن عام ٢٠٠١ ، الولايات المتحدة الأمريكية ، واشنطن ، مطابع البنك ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٢٥٠-٢٨٠ .

الأفضل نسبياً، لملاحقة التطورات والمتغيرات المتسارعة محلياً، وإقليمياً، وعالمياً ، ومواجهة ما كَثُرَتْ هذه التطورات من تحديات في الحاضر والمستقبل .^(١) .

ومع ذلك تتبع الجامعات المصرية ضوابط تتصل بالطلاب ونظام قبولهم بالجامعات وتوجيههم للكليات المختلفة بها أثبتت الدراسات عدم صلاحيتها.^(٢) ، ربما ينقصها الضوابط الملائمة لتلاشي ما نجم عنها من سلبيات ناتجة عن ضعف إعداد وتأهيل الطلاب في التعليم قبل الجامعي.^(٣) و عدم توافر الرغبة الجادة في الحصول على العلم ، وعدم اختيار الطالب للتخصص المناسب لميوله وقدراته بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى^(٤) .

ويمثل أعضاء هيئة التدريس محوراً هاماً، ومدخلة رئيسة من مدخلات العملية التعليمية الجامعية، وتشير المؤشرات الأولية لواقع التعليم الجامعي بمصر بصفة عامة و بجامعة قناة السويس وباقي الجامعات الإقليمية الأخرى بصفة خاصة إلى افتقاد هذا المحور إلى العديد من الضوابط التي تتصل بالعديد من الجوانب مثل : (الإعداد التربوي والإعداد التخصصي لأعضاء هيئة التدريس وتقييم النشاط التدريسي لهم)^(٥) ، وكذلك افتقاد هذا المحور إلى الضوابط التي تتصل باختيار أعضاء هيئة التدريس ، وتحديد وظائفهم ، وإعدادهم ، وتطوير نظم حوافزهم ، وترقياتهم^(٦) .

كما يتضح وجود خلل واضح في نسبة الـ (طالب/معلم) بين الجامعات المختلفة بمصر ؛ فبينما بلغت هذه النسبة عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بجامعة القاهرة (١/٣٩) ، بلغت (١/٤٣) بجامعة قناة السويس ، وبلغت (١/١٠٥) بجامعة جنوب الوادي وتتراوح هذه النسبة عالمياً بين (١/١٥) ، (١/١٦) [طالب /معلم^(٧)]. وتبين بعض الإحصاءات أن هذه النسب السابقة تعتبر مرتفعة بالجامعات

(١) المجلس الأعلى للجامعات : بيان بأجمالي إعمادات موازنات جامعات جمهورية مصر العربية موزعة على أبواب الصرف المختلفة للأعوام من ١٩٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي - إدارة الإحصاء ، القاهرة ، مطبعة مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٥-٣٤ .

(٢) البنك المركزي المصري : بيان متوسط سعر الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري عن الأعوام ٩٨/٩٧ - ٢٠٠١/٢٠٠٢ ، القاهرة ، مطابع البنك ، ٢٠٠٢ ، ص ص ٤-١٥ .

(٣) سليمان محمد سليمان : مدى فاعلية بعض المتغيرات المعرفية والوجدانية على توجه الطلاب للتعليم الجامعي، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية " قسم علم النفس " جامعة الزقازيق ، ١٩٩٠، ص ٢٢١ .

(٤) سيد أبو ضيف احمد عمر : الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية "دراسة حالة جامعة قناة السويس" رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة "قسم العلوم السياسية" جامعة قناة السويس ، ١٩٩٣ ، ص ص ٦٠-٦٥ .

(٥) محمود صالح خالد : دراسة مقارنة لنظام تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في جامعات جمهورية مصر العربية في ضوء خبرات كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ ، ص ٦١ .

(٦) مصطفى الحداد : إعداد أعضاء هيئة التدريس وتأهيلهم ، مجلة العلوم التربوية ، المجلد الأول العدد الأول يوليو ١٩٩٣ معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٧٤-٧٥ .

(7) Karnelis, patricia Christine , Faculty Members, And Students , **Precipitation of Quality in Master of Education Programs** within member schools the council of Christian Collages and Universities , University of South Dakota , USA ,University Press ,2004 ,pp2-3.

المصرية عامة. (١) ، مما يؤثر بالسلب على قيام أعضاء هيئة التدريس بأداء أدورهم ، مما يشير إلى أهمية وضع الضوابط الكفيلة بتخفيض هذه النسب بالجامعات المصرية عامة وجامعة قناة السويس بشكل خاص ، وكذلك بتقريب حجم هذه النسب بين سائر الجامعات تحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فيما بينها .

أما عن الكتاب الجامعي فإن البعض يرى انه بوضعه الحالي إنما يؤدي إلى برمجة العقل ، ويحجب كل تخيل وابتكار. (٢) ، كما انه يتعارض مع جوهر فلسفة التعليم الجامعي وأهدافه في تكوين الجوانب المختلفة لشخصية الطالب. (٣) ، ويؤدي به إلى التعلم بهدف الحفظ دون أن يكون لما يحفظه معنى أو قيمة وظيفية أو إجرائية. (٤) كما أن هناك مشكلات أخرى تتصل بارتفاع سعره ، وتأخر صدوره عن الموعد الملائم. (٥) .

وقد قامت الدولة - ممثلة في وزارة التعليم العالي - ببذل جهود كبيرة من أجل حل مشكلات الكتاب الجامعي على مستوى جامعات مصر عامة. (٦) وبشكل خاص على مستوى جامعة قناة السويس وباقي الجامعات الإقليمية. (٧) إلا أن بعض الدراسات تشير إلى عدم كفاية تلك الجهود للنهوض بالكتاب الجامعي. (٨) ، لذلك قد تكون هناك حاجة إلى قيام المخطط التعليمي بوضع العديد من الضوابط

(١) المجلس الأعلى للجامعات : بيان بأعداد الطلاب المعتمدين وأعداد أعضاء هيئة التدريس بجامعات مصر عام

٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي ، القاهرة ، نسخة ضوئية ، ٢٠٠١ ، ص ص ١-٢ .

(٢) جراهام جيبس والان جينكينز: تدريس الفصول كبيرة الأعداد في التعليم العالي "كيف نحافظ على الجودة رغم نقص الموارد"؟، سلسلة الكتب المترجمة ، تليخيص وعرض المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، وزارة التربية والتعليم قطاع الكتب ، القاهرة ، دار عمرو بن العاص للطباعة ، ١٩٩٩ ، ص ٦٩ .

(٣) المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا الدورة "٢٤" ، القاهرة، مطابع المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٩٧ ، ص ١٠٣ .

(٤) ليلي عبد المجيد : الكتاب الجامعي " إشكاليات ورؤى للمستقبل " مؤتمر جامعة الأزهر لتطوير التعليم الجامعي ، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩ ، القاهرة ، جامعة الأزهر ، ١٩٩٩ ص ص ٨١٩-٨٢٠ .

(٥) إبراهيم عصمت مطاوع : التجديد التربوي ، أوراق عربية وعالمية ، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤٤٧-٤٤٨ .

(٦) المجلس الأعلى للجامعات. ، بيان بالمبالغ المخصصة لشراء الكتب والمراجع والدوريات للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، مركز بحوث التعليم الجامعي ، مرجع سابق ، ص ص ١٢-١٥ .

(٧) جامعة قناة السويس : بيان الميزانية المالية لشراء الكتب والمراجع والدوريات لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، الإسماعيلية ، الإدارة العامة للمكتبات ، الإسماعيلية ، نسخة ضوئية ، ٢٠٠٢ ، ص ٣٠ .

(٨) المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا الدورة "٢٧" مرجع سابق ، ص ١٣٨ .

الضرورية لدعم تلك الجهود لیتسنى لهذا المحور القيام بدوره المنشود بأعلى درجة من الجودة نسبيا . ويشير الوضع الراهن للمكتبات الجامعية بمصر عامة إلى أنها فى حاجة إلى مراجعة وإعادة تقييم لأوضاعها ، وإعداد مخطط استراتيجى لتطويرها.(١) ، حيث أن بعض المكتبات الجامعية بحاجة إلى الكتب والدوريات والمراجع الحديثة ، كما أنها تفتقر إلى الوسائط الالكترونية التى تتيح للطلاب الوصول إلى المعلومات فى أى وقت وأى مكان ، وتعانى كذلك من سوء الإدارة وبطء اتخاذ القرار، إلى غير ذلك من العوائق التى تحول دون أداء هذا المحور الهام لدوره بالجودة المنشودة بهذا النوع من التعليم أيضا بجامعة مصر عامة والجامعات الإقليمية بصفة خاصة(٢).

أما عن الخدمات الداعمة للعملية التعليمية بالجامعة مثل : (الأنشطة الطلابية ، المدن الجامعية ، المعامل والتجهيزات والأدوات والوسائل التعليمية) ، فهى تعد أيضا من أهم مدخلات العملية التعليمية؛ لما لها من أهمية كبيرة فى صقل وتكامل شخصية الطلاب وتأهيلهم وتدريبهم على حسن اتخاذ القرار، والمساعدة على غرس وتقوية الانتماء لديهم .(٣)

وتشير الدراسات والإحصاءات إلى عدم ملاءمة تلك الخدمات وعجزها عن تحقيق دورها المنوط بها سواء على مستوى الجامعات المصرية عامة .(٤)

أما عن المناهج فهى تمثل أحد أضلاع مثلث العملية التعليمية فى أى مؤسسة تعليمية مع الطلاب والمعلمين.(٥) ، ويشير الواقع العملي بالجامعات المصرية إلى انفصال المناهج انفصالا تاما عن مجريات الحياة خارج الجامعة ، وإلى غياب آليات متطورة لمراجعة البرامج والمقررات وتقييمها ، وعدم وجود سياسة وطنية لتطويرها .(٦)

(1) Ragab Mohmed ; **Business and Community Need and Expiation Form The Reform Process , Higher Education Enhancement Program International Symposium** ; Jane , 24, 1999, Cairo , Ministry of Higher Education Projects Implementation Unit ,p.16.

(٢) السيد محمد ناس ونهى عبد الكريم : الجامعة والعولمة ، الطالب الجامعى بين الإقليمية والعالمية ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى ١٩٩٩ ، "رؤية لجامعة المستقبل " ، ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩ ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤٩ .

(3) Iram Yaa Cov & Schmido Mjrzam ; **The Educational System of Israel** , Westport , Landon , Green Wood Press, 1997 , p86 .

(٤) عبد الهادى الجوهري : الانتماء الوطنى ، وزارة التعليم العالى ، مكتب الوزير ، القاهرة ، مطابع روزاليوسف ، ٢٠٠٠ ، ص ١٤ .

(٥) أمين محمد شعبان وآخرون ، تطوير التعليم الجامعى ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى ، مايو ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، ص ٢١٢ .

(٦) محمد منير مرسي : **الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه** ، القاهرة ، دار النهضة العربية، ١٩٩٢ ، ص ص ١٩١-١٩٣ .

أما عن التمويل التعليمي وما يتضمنه من مصادر تمويلية ، وخطط وموازنات مالية للبرامج والمشروعات التعليمية ، فقد لوحظ عجز مصادر التمويل عن مواجهة ومواكبة حاجة الصرف الحقيقية لافتقادها وكذا افتقاد تلك الخطط والموازنات المالية للعديد من الضوابط المالية ، الأمر الذي نجم عنه العديد من السلبيات والتي من أهمها :انخفاض معدلات الصرف المالي على الطلاب بالجامعات المصرية عامة ، إذا ما قورنت بمثيلاتها في كثير من دول العالم النامي والمتقدم التي قد يكون لها أثارها السلبية المباشرة على تنفيذ البرامج والمشروعات التعليمية ، ومن ثم تدني جودة المخرجات التعليمية بالجامعات المصرية عامة، وجامعة قناة السويس والجامعات الإقليمية بشكل خاص.^(١)

فبينما بلغ متوسط المخصصات المالية للطلاب الجامعي في جامعات مصر عامة بالأسعار الجارية عام ٢٠٠٠ ما يقرب من (٣٥٥٦) جنيها.^(٢)، أي ما يعادل (٨٩٨) دولاراً، وبلغ في نفس العام بجامعة قناة السويس ما يقرب من (٤١٠٨) جنيها^(٣) ، أي ما يعادل (١٠٣٧) دولاراً.^(٤) لمواجهة حاجة الصرف المالي على عناصر تكلفة المدخلات التعليمية المختلفة ، فقد بلغ هذا المتوسط في الولايات المتحدة الأمريكية (١٣١٦٩) دولاراً وفي إنجلترا (٩٧٢٢) دولاراً ، وفي اليابان (١٦٧٦٠) دولاراً ، وفي سنغافورة (٢٥٧٥٢) دولاراً الأمر الذي يتضح معه مدى انخفاض هذه المتوسطات بالجامعات المصرية عامة .

وتلافياً لهذا القصور الواضح في المخصصات المالية لهذا التعليم بجامعات مصر عامة قامت الدولة بزيادة هذه المخصصات المالية للتعليم الجامعي من مبلغ (١٠٤٣) مليون جنيه عام ١٩٩١/٩٠ ، بنسبة (٢,٧%) من ميزانية الدولة ، وبمتوسط مخصصات مالية للطلاب بما يقرب من (٢٦٥٦) جنيها.^(٥) بالأسعار الجارية إلى ما يقرب من (٤٤٠٠) مليون جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ بنسبة (٣,٥%) من ميزانية الدولة -، وبمتوسط مخصصات مالية للطلاب بما يقرب من (٣١١٠) جنيها ، أي ما يعادل (٧٣٢) دولاراً.^(٦) وخص جامعة قناة السويس من إجمالي المخصصات المالية للجامعات المصرية عامة

(1) Willimas Ruth ; (**Quality Assurance and Diversity the Case of England , Standards and Quality in Higher Education**) , London and Bristol , Pennsylvania , Jessica Kingsley Publishers , 1997 , p. 108 .

(٢) وزارة المالية : تقرير التفتيش على بعض كليات جامعة قناة السويس عن العام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ، المديرية المالية، الإسماعيلية ، صورة ضوئية معتمدة من التقرير ، ٢٠٠١ ص ص ١-٨ .

(٣) المجلس الأعلى للجامعات ، بيان إجمالي اعتمادات موازنات جامعات جمهورية مصر العربية للأعوام ١٩٩٨/٩٧ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ٣٩ .

(٤) البنك المركزي المصري ، بيان متوسط سعر الدولار الأمريكي مقابل الجنيه المصري عن الأعوام من ١٩٩٨/٩٧ -٢٠٠٠/٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ص ٤-١٥ .

(٥) البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم ، مؤشرات التنمية الدولية عام ٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨-٢٧٥ .

(٦) المجلس الأعلى للجامعات ، بيان إجمالي اعتمادات موازنات جامعات جمهورية مصر العربية للأعوام ١٩٩١/٩٠ ، ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، المرجع السابق، ص ص ٢٤-٣٥ .

فى نفس عام (١٩٩١/٩٠) السابق مبلغ (٥١,٥) مليون جنيها ، وبمتوسط مخصصات مالية للطالب ما يقرب من (٤٩٠٤) جنيها بالأسعار الجارية ، ثم ازداد إجمالى هذه المخصصات فى السنوات التالية حتى بلغ فى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ما يقرب من (١٦٥,٥) مليون جنيها ، ليصل متوسط مخصصات الطالب ما يقرب من (٣٥٧٤) جنيها ، أى ما يعادل (٨٤١) دولارا.^(١) ، الأمر الذى يتبين معه ضآلة متوسط تلك المخصصات للطالب سواء على مستوى الجامعات المصرية ككل ، ومن ثم ضعف كفايتها لتحقيق الأداء المستهدف بالجودة المنشودة.^(٢) فضلا عن وجود خلل فى العلاقة بين أبواب الصرف (أول ، وثانى ، ثالث) بموازنات هذا النوع من التعليم ؛ حيث تشير الإحصائيات إلى تزايد نسبة المخصصات المالية بالبواب الأول وهو المختص بالإنفاق على (المرتبات، الأجور ، الحوافز ... لأعضاء هيئة التدريس وباقى العاملين) بشكل ملحوظ ، فى نفس الوقت، الذى تناقصت نسبة المخصصات المالية لباقى الأبواب: الباب الثانى وهو المختص بالإنفاق على (الخدمات، الأنشطة الطلابية ، الخامات ، أدوات التشغيل والتدريب الخ) ، الباب الثالث وهو المختص بالإنفاق على شراء (المبانى ، التجهيزات ، المعدات، الآلات ، المعامل الخ) ، بشكل ملحوظ مما يتبين فقدان التوازن المطلوب بين عناصر وأبواب الصرف المختلفة ، الأمر الذى يشير إلى صعوبة مواجهة حاجة الصرف الضرورية على تلك المدخلات الجوهرية على النحو المطلوب.^(٣) .

وتشير الدراسات والأحصائيات إلى أن متوسط المخصصات المالية للطالب بالجامعات المصرية كان عام ١٩٩٦/٩٥ (٤٨٥٠) جنيها بالأسعار الجارية ، وهو ما يساوى فقط (١٦٥٤) جنيها بالأسعار الثابتة^(٤) ، ثم انخفض فى السنوات التالية حتى بلغ عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (٣٥٠٠) جنيها ، وهو ما يساوى بالأسعار الثابتة فقط (١٢٧٣) جنيها.^(٥) .

ولا يختلف الأمر فى الجامعات الإقليمية وبخاصة جامعة قناة السويس ؛ حيث كان هذا المتوسط عام ١٩٩٦/٩٥ (٤٩٣٢,٧) جنيها بالأسعار الجارية ، وهو يساوى بالأسعار الثابتة فقط (١٧٣٦,٣)

(١) الهلالى الشربيني : اتجاهات حديثة فى تمويل التعليم الجامعى ، مجلة "دراسات فى التعليم الجامعى " مجلة غير دورية محكمة متخصصة ، العدد الخامس، ديسمبر ٢٠٠٣، مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢١-٢٣ .

(٢) البنك المركزى المصرى ، بيان متوسط سعر الدولار الأمريكى مقابل الجنيه المصرى عن الأعوام ١٩٩١/٩٠ - ٢٠٠٠-٢٠٠١ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤-٣٩ .

(٣) الجهاز المركزى للتعينة العامة والإحصاء ، الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين للأقسام والمجموعات فى حضر الجمهورية السنوات (١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠١/٢٠٠٠) ، مرجع سابق، ص ص ١٤-٢٤ .

(٤) جامعة قناة السويس : بيان الطلاب المقيدون بكليات الجامعة السنوات (١٩٩٦/٩٥ - ١٩٩٧/٩٦) ، دليل الجامعة ١٩٩٨/٩٧ ، الإسماعيلية ، مطابع الجامعة، ١٩٩٩ ، ٢١٥ .

(٥) وزارة المالية : الكشوف التفصيلية بموازنة جامعة قناة السويس عام ١٩٩٦/٩٥ ، الإدارة المركزية لموازنات الهيئات الخدمية، القاهرة ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، ١٩٩٦ ، ص ص ١-٦٥ .

جنيهاً ، ثم انخفض فى السنوات التالية حتى بلغ عام ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ (٣٥٧٤,٥٠) جنيهاً بالأسعار الجارية .^(١)، وهو ما يساوى فقط (١٣٤٧,٦) جنيهاً بالأسعار الثابتة.^(٢) .

مما يشير إلى انخفاض متوسط المخصصات المالية للطالب - عام بعد عام - بكل من جامعات مصر عامة وجامعة قناة السويس وغيرها من الجامعات الإقليمية بصفة خاصة ، وقد يكون مرجع ذلك إلى ضعف الارتباط بين المخطط التعليمى وعوامل التضخم وارتفاع الأسعار - عند وضع الخطط والبرامج المالية للبرامج والمشروعات التعليمية.^(٣) .

أما عن الإدارة الجامعية ، بالجامعات المصرية عامة ، وجامعة قناة السويس وباقي الجامعات الإقليمية ، بشكل خاص ، فإن البعض يؤكد على أن الواقع ، يشير إلى تخلف النظم الإدارية بها ، مما أدى إلى ارتفاع التكلفة الاجتماعية للطالب بهذا النوع من التعليم.^(٤) ، فى حين انخفاض مستوى جودته.^(٥) .

كما يؤكد البعض الآخر على وجود العديد من الصعوبات التى تعوق تطبيق الجودة الشاملة من أهمها: طبيعة الهيكل التنظيمى للجامعات الذى يعانى من بعض جوانب القصور والخلل التى تؤثر على فاعلية العملية التعليمية والإدارية بها.^(٦) وسيادة البيروقراطية والتسلطية ، ولاسيما فيما يتعلق باختيار الرؤساء.^(٧) ، الأمر الذى قد تكون هناك حاجة إلى وضع العديد من الضوابط الملائمة لتلاشى ما سبق

(١) المجلس الاعلى للجامعات ، بيان أعداد الطلاب المقيدين بجامعات جمهورية مصر العربية ، السنوات ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤-٣٥ .

(٢) وزارة المالية : بيان موازنات الجامعات المصرية عام ١٩٩٦/٩٥ - ٢٠٠٢/٢٠٠٣ ، الإدارة المركزية لموازنات الهيئات الخدمية ، القاهرة ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، ٢٠٠٤ ، ص ص ٤٦-٩٥ .

(٣) جامعة قناة السويس : بيان أعداد الطلاب المقيدين بالجامعة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، النشرة الإحصائية للعام الجامعى ٢٠٠٠/٢٠٠١ ، الإدارة العامة للإحصاءات المركزية ، الإسماعيلية ، مطبعة جامعة قناة السويس ، ٢٠٠١ ، ص ص ٩٤-٩٥ .

(٤) منى البردعى : الجدوى الاقتصادية للتعليم العالى فى مصر ، دراسة حالة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ١٢١ .

(٥) المجانس القومية المتخصصة ، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة "٢٦" ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٧-١٤٨ .

(٦) فتحى درويش محمد عشية : الجودة الشاملة وإمكانية تطبيقها فى التعليم الجامعى المصرى "دراسة تحليلية" ، القاهرة ، المؤتمر العلمى السابع لكلية التربية ، جامعة حلوان ، عن تطوير نظم إعداد المعلم العربى وتدريبه مع مطلع الأنفية الثالثة مايو ١٩٩٩ ، القاهرة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٩ ، ص ٦٣٠ .

(٧) صلاح الدين جوهر : محاضرة عن أساليب وتقنيات الإدارة التربوية فى ضوء ثورة الاتصالات والمعلومات ، المؤتمر السنوى التاسع ٢٧-٢٩ يناير ٢٠٠١ ، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالاشتراك مع مركز تطوير التعليم الجامعى ، جامعة عين شمس القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٣٦٩-٣٩٧ .

من أوجه قصور. (١) ، أو صعوبات تحول دون الأخذ بأسباب تطوير أداء هذا المحور الهام، ورفع مستوى جودته. (٢) .

مشكلة الدراسة :

مما سبق يتضح أن منظومة التعليم الجامعي في مصر بصفة عامة وبجامعة قناة السويس - كنموذج للجامعات الإقليمية - بصفة خاصة في حاجة لتحقيق الفعالية اللازمة بين مدخلات العملية التعليمية. (٣) من خلال وضع الضوابط الملائمة لتحقيق أجود المخرجات الممكنة نسبياً في هذا النوع من التعليم. (٤) .

ومن ثم ، فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة الراهنة في السؤال الرئيس الآتي :

" ما الضوابط اللازمة لتحقيق جودة التعليم في جامعة قناة السويس ؟ "

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية الآتية :

- ١- ما الجودة الشاملة : فلسفتها ، ضوابطها، ومؤشراتها ؟
- ٢- ما ضوابط الجودة الشاملة ومؤشراتها في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ؟
- ٣- ما واقع التعليم بجامعة قناة السويس كنموذج لدراسة الحالة ؟
- ٤- ما الآليات المقترحة لتحقيق ضوابط الجودة الشاملة لمنظومة التعليم بجامعة قناة السويس؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى :

- ١- تعرف مفهوم الجودة الشاملة : فلسفتها ، ضوابطها ، ومؤشراتها .
- ٢- تعرف ضوابط الجودة الشاملة ومؤشراتها في ضوء الخبرات العالمية المعاصرة .
- ٣- تعرف واقع التعليم بجامعة قناة السويس في ضوء ضوابط الجودة الشاملة كنموذج لدراسة الحالة .
- ٤- تقديم آليات مقترحة لتحقيق ضوابط الجودة الشاملة لمنظومة التعليم بجامعة قناة السويس كنموذج للجامعات الإقليمية الحديثة .

(١) هادية محمد رشاد أبو كيلة : التعليم الجامعي في مصر ، الكلفة - الكفاية - الفعالية ، مجلة كلية التربية بدمياط، العدد الثلاثون، يناير ١٩٩٦ ، جامعة المنصورة، ١٩٩٦، ص ٧١ .

(٢) -المجالس القومية المتخصصة : تقرير المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي و التكنولوجيا ، الدورة ٢٥ ، القاهرة، مطابع المجالس القومية المتخصصة ، ١٩٩٨ ، ص ص ١٠٦-١٠٧ .

(٣) مجلس الشورى: دور الاعتقاد العادى والحادى والعشرين ، التقرير النهائى للجنة التعليم والبحث العلمى والشباب عن موضوع حول خطة قومية لإعداد الشباب لدخول الألفية الثالثة، القاهرة، مطبعة مجلس الشورى، ٢٠٠٠، ص ٢١ .

(٤) عبد الرحمن عيسوى : تطوير التعليم الجامعى العربى ، دراسة حقليّة ، الإسكندرية ، مطبعة منشأة أبو عامر ، د.ت، ص ص ١٤٠-١٥٠ .

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من ضرورة مواجهة التحديات والتغيرات واسعة النطاق التي تواجه التعليم الجامعي المصري عامة:(عالميا، وإقليميا ، ومحليا) ، والناجمة عن متغيرات عديدة من أهمها^(١): التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات ، والتي ألقت بظلالها على المدخلات والبرامج والخطط التعليمية بالتعليم عامة والتعليم الجامعي بشكل خاص ، بما أكدته من أهمية دور العلم والمعرفة باعتبارهما مصدر القوة والسلطة في العصر القادم ، والمنظور الأساسي للتنمية فيه .
وتنحصر أهمية هذه الدراسة في الآتي :

- أهمية نظرية : حيث تمثل هذه الدراسة إضافة لمجال جودة التعليم الجامعي ، كما أنها تستخلص بعض الضوابط لتحقيق جودة منظومة التعليم الجامعي بجامعة قناة السويس .
- أهمية تطبيقية : قد تساعد النتائج المخططين للعملية التعليمية عند وضع المخططات والبرامج التعليمية والتنفيذية لعناصره ومدخلات التعليم بجامعة قناة السويس ، ليتسنى النهوض بمستوى أداء تلك العناصر والمدخلات ، لتحقيق الأهداف التعليمية .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على " منهج دراسة الحالة " :

ويمثل منهج دراسة الحالة نوعا من البحث المتعمق عن العوامل المتعددة^(٢) ، والعناصر المختلفة التي تسهم في تكوين فردية لوحد اجتماعية ما- شخص ما أو جماعة^(٣)، مؤسسة إجتماعية ، أو مجتمعا محليا^(٤) ،
ويتيح هذا المنهج الوصف الدقيق للمشكلة التي تبنتها الدراسة ، للوقوف على المؤثرات والعوامل المختلفة التي تؤثر فيها أو تتأثر بها سلبا وإيجابا^(٥) ، سعيا إلى تعقب العلاقات بين الحقائق التي حصلت عليها الدراسة بغية الوصول إلى تفسير أدق للظاهرة^(٦)، وللتحقق من العوامل المسؤولة

(1) Mantsenko, Darja, **The Effect of The Quality of Education on Earnings Across Gender and Race** , South Dakota Stat Ununiversity , USA , University Press , 2004,pp.5-6 .

(٢) حمدي أبو الفتوح عطيفة : منهجية البحث العلمي وتطبيقاتها في الدراسة التربوية والنفسية ، القاهرة ، دار النشر للجامعات ، ١٩٩٦ ، ص ٩٦ .

(٣) بشير صالح الرشيدى : مناهج البحث التربوي رؤية تطبيقية مبسطة ، ط ١ ، القاهرة ، دار الكتاب الحديث ، ٢٠٠٠ ، ص ٧٢ .

(٤) إخلاص محمد عبد الحفيظ ومصطفى حسين باهى : طرق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية والنفسية والرياضية، القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٩٢-٩٤ .

(٥) فؤاد أبو حطب ، وآمال صادق: مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، ط١، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩١، ص ص ١٠٢-١٠٥ .

(٦) ديوبلد ب فان دالين ، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، ط ٥ ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٩٤ ، ص ٣١٢ .

عنها وقيمة هذه العوامل ودلالاتها .^(١) .

حدود الدراسة :

تضمنت حدود هذه الدراسة ضوابط الجودة لمدخلات منظومة التعليم الجامعي على المستويين

المحلى والعالمى .

فعلى المستوى المحلى تناولت الدراسة جامعة قناة السويس ، بالتركيز على بعض من كلياتها النظرية والعملية وتلك التى تجمع بين الجانبين النظرى والعملى ، وهى كليات : (التجارة ، والتربية) بالإسماعيلية ، والهندسة والتكنولوجيا ببورسعيد ، وقد اقتصرت الدراسة على تلك الكليات الثلاثة فقط ؛ نظرا لصعوبة تناول جميع كليات الجامعة مما يتعذر على الباحث القيام به بمفرده .

وعلى المستوى العالمى : تناولت العديد من الجامعات العالمية وخاصة بعض الجامعات فى كل

من : الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، اليابان ، سنغافوره ، ويرجع اختيار تلك الدول إلى تحقيقها لقفزات اقتصادية مهمة، وباعتمادها على التخصصات الجامعية المتعلمة تعليما جيدا ، والتي تم تعليمها وتدريبها وإكسابها خبراتها فى مؤسسات تعليمية تمتلك أدوات ضبط الجودة التعليمية وركائزها الأساسية .^(٢)

مصطلحات الدراسة :

تناولت الدراسة المفاهيم الآتية :

• جودة التعليم الجامعى:

يبين المعجم " الوجيز" المعنى العام للجودة ، فيشير إلى أن كلمة الجودة لغة أصلها : جاد - جودة أى صار جيدا ، وفى علم الأخلاق صفة تحمل صاحبها على بذل ماينبغى من الخير لغير عوض ، والجيد من كل شىء خلاف الردىء.^(٣)

وفى معجم "مجل اللغة " يقول أبو الحسين اللغوى : أن الجود خلاف البخل ويقال : جاد جودا أو

(١) جابر عبد الحميد وأحمد خيرى كاظم : مناهج البحث فى التربية وعلم النفس ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٣٥-١٣٦ .

(٢) راجع فى ذلك :

(أ) مهنى محمد إبراهيم : الإنفاق التعليمى وتكلفة الطالب فى التعليم العام بدول الخليج ، المملكة العربية السعودية ، الرياض ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، ١٩٩٠ ، ص ٤١ .

(B) William H. Bergqist ; **Quality Through Access ,Access with Quality**, The New Imperative For Higher Education , San Francisco, Jossey – Boss Publishers, 1995,pp.179-180 .

(C) Bales Barbar Ralynne , **The Spandex Quality of Performance-Based Standards In Teacher Education Form** , The University of Wisconsin – Madison ,USA , University Press, 2004,PP.9-15 .

(٣) جمهوريه مصر العربية ، مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، مرجع سابق، ص ص ١٢٥-١٣٦ .

جودة والجدود : المطر الغزير.(١).

وعلى مستوى المعاجم الأنجليزية فيكثر التداخل لمعاني الجودة والمصطلحات المرادفة لها فقد تعنى درجة الأمتياز Degree of Excellence أو تعنى بعض المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد الشيء أو فهم بنيته Constitution .

فى ضوء ما تقدم ، فإن كلمة الجودة تعنى : أسم يحمل صاحبه على البذل والعطاء والتميز فى الأداء وتحسينه لتحقيق الخير الوفير .

وتعددت جهود الباحثين لتعريف الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى فالبعض عرفها بأنها "النظام الذى ينتج مخرجات أو نتائج تعليمية تخلو من النقائص والعيوب.(٢) وذلك من خلال العمل الجماعى بالكفاءة والفاعلية لمدخلات تلك المنظومة مثل : (الطلاب ، أعضاء هيئة التدريس ، الكتاب الجامعى ، المكتبات الجامعية ، الخدمات الداعمة للعمليات التعليمية، المناهج ، التمويل التعليمى ، الإدارة الجامعية)"(٣).

بينما عرفها فريق آخر بأنها "النظام أو الآلية التى يمكن من خلالها تحقيق العمل الجماعى وفرق العمل والتعاون بين الكليات والأقسام لحل المشكلات التعليمية والبحثية .(٤)، مع التركيز على أرضاء العملاء الداخليين والعملاء الخارجيين فى المقام الأول"(٥).
التعريف الإجرائى لجودة التعليم الجامعى :

ومن هنا يمكن تعريف الجودة الشاملة فى التعليم الجامعى إجرائياً على النحو الأتى:-

"أنها نظام يمكن من خلاله تحقيق العمل الجماعى والتعاون بين الأفراد والكليات والأقسام والإدارات، وتشجيع فرق العمل وروح الفريق لمنظومة التعليم الجامعى؛ لكى تعمل مدخلاتها من : (طلاب ،

(١) أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوى : معجم"مجل اللغة" ج ١، ط٢، لبنان- بيروت، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، ١٩٨٦، ص ٢٠٢ .

(٢) نجدة ابراهيم على سليمان : رؤية مستقبلية لتقويم وضمان الجودة فى التعليم العالى فى مصر فى ضوء بعض التجارب العالمية ، المؤتمر القومى السنوى الخامس لمركز تطوير التعليم الجامعى " تقويم الأداء الجامعى" ٨-١٨ ديسمبر ١٩٩٨، جامعة عين شمس ١٩٩٨ ، ص ٢١٣ .

(٣) الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة : برنامج إعداد كبير الباحثين " بدرجة مدير عام " فى تحقيق فعالية الوحدات برنامج إعداد القادة الفترة (٢٤/٢ - ٢٠/٣/١٩٩٩) ، مركز إعداد القادة ، القاهرة ، مطابع الجهاز ، ١٩٩٩ ص ص ٢-١ .

(٤) محمد حسن القيسى : استراتيجيات مقترحة لتطوير التعليم الجامعى والعالى فى دولة قطر، رسالة دكتوراة غير منشورة ، معهد الدراسات والبحوث التربوية ، قسم أصول التربية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٨ ص ٢٤٢٠

(5) Crowley Dawn Marepatrick Recon Ciling , **Educational Excellence With Organizational Efficiency : Administration Leaderships to Advance High Quality Teaching in Higher Education**, the University of Wisconsin Madison ,USA, University Press, 2004,pp.5-6 .

أعضاء هيئة التدريس، الكتاب الجامعي ، المكتبات الجامعية ، الخدمات الداعمة للعملية التعليمية ، المناهج ، التمويل التعليمي ، الإدارة الجامعية) بكفاءة وفاعلية لتحقيق مخرجات تعليمية تخلو نسبيا من النقائص والعيوب مع التركيز على إرضاء العملاء الداخليين (الطلاب ، أعضاء هيئة التدريس ، والعاملين)، والعملاء الخارجيين (المستثمرون والسوق)".

ضوابط جودة التعليم الجامعي

يشير معجم " مختار الصحاح " إلى أن كلمة " ضوابط " مفردتها "ضابط" وهو الحازم أى الذى يحفظ الشيء بالحزم .^(١) وفى المعجم " الوجيز" تعنى كلمة " ضابط" القائم بالأمر قياما ليس فيه نقص، وضبط الكتاب ونحوه أصلح خلله أو صححه.^(٢) .

بينما يبين معجم " المصباح المنير " أن " ضبط " الشيء أى حفظه حفظا بليغا وإحكامه وإتقانه.^(٣) ، ويعرف روحى البعلبكي كلمة "ضابط" بأنها: المنظم ، المحدد، الرادع، الزاجر ، المعيار، القاعدة، المقياس ، والمرجع للمقابلة والتحقق من دقة أمر.^(٤) .

ويوضح معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية أن الضوابط هى محددات أو شروط لتوجيه السلوك من الناحية السلبية أو الإيجابية بهدف ضبط النظام وضمان وسلامة التنفيذ وتحقيق الأهداف المقررة.^(٥) .

فى ضوء ما تقدم يتضح أن كلمة " ضوابط " مفردتها " ضابط " وأنه يعنى المحدد أو الشرط أو المعيار أو المقياس أو المرجع أو الأجراء للمقابلة أو المراجعة للتحقق من أمر ما بهدف ضمان ضبط النظام، وضمان سلامة التنفيذ وتحقيق الأهداف المقررة على النحو المنشود.

التعريف الإجرائي لضوابط جودة التعليم الجامعي

مما سبق يمكن تعريف مصطلح ضوابط جودة التعليم الجامعي بأنه " مجموعة من المعايير (الشروط) ، أو المرجعيات (الإجراءات التنظيمية أو الرقابية مثل : (الخطط والبرامج والسياسات) ، التى تشكل إطارا مرجعيا ، يجب أن تعمل على ضوئها مدخلات منظومة التعليم الجامعي مثل : (الطلاب ، أعضاء هيئة التدريس ، الكتاب الجامعي ، المكتبات الجامعية ، الخدمات الداعمة للعملية التعليمية ، المناهج ، التمويل التعليمي ، الإدارة الجامعية) ، بكفاءة وفعالية تتصف بالاستمرارية ؛ لتحقيق مخرجات تعليمية (خريجين وأبحاث جامعية) تحوز رضا المستفيدين(مؤسسات المجتمع) ،

(١) محمد بن أبى بكر بن عبد القادر الرازى : معجم " مختار الصحاح " مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١٥٨ .

(٢) جمهورية مصر العربية ، مجمع اللغة العربية " المعجم الوجيز " طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٢ ، ص ٢٧٦ .

(٣) أحمد بن محمد على الفيومى المقرئ: " المصباح المنير " مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧ ص ١٣٥ .

(٤) روحى البعلبكي : قاموس " المورد " الطبعة الثانية ، دار بيروت و دار العلم للملايين ، ١٩٩٠ ، ص ٧٠٦ .

(٥) أحمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، لبنان - بيروت ، مكتبة لبنان ، ١٩٩٣ ، ص ٨٥ .

ورضا المؤسسة التعليمية المنتجة لهم (الجامعة أو المعهد) ورضا الخريجين أنفسهم ؛ من خلال الأتقان والتميز في الأداء .

الدراسات السابقة :

تناولت الدراسة بعض الدراسات والبحوث ذات العلاقة بموضوعها وتم تناولها على النحو الآتي :

١- دراسة "فريزر مالكوم" Frazer-Malcom (١٩٩٢) .^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة "مشكلة توكيد الجودة في التعليم الجامعي والعالى" ، وما تضمنه هذا المصطلح من محاور وعناصر يلزم تطبيقها في النظام التعليمي؛ ومن أهم تلك العناصر: الضوابط والمرجعيات التي يتم العمل في ضوءها من خلال أعمال مبدأ " المحاسبة عن المسؤولية " Accountability وذلك بهدف تحقيق الحد الملائم من ضمان الجودة في النظام التعليمي لصالح كل المتعاملين أو المستفيدين من: (طلاب ، أعضاء هيئة التدريس ، عاملين ، ومجتمع) .

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات التي تفيد في مجال ضمان وتوكيد جودة التعليم الجامعي ومنها : يجب أن يكون كل فرد في المؤسسة مسئولاً عن المحافظة على استمرار وضمان تحقيق جودة الخدمة التعليمية وفق الضوابط أو المرجعيات الموضوعية ، وعلى مسؤولية تحسنها كما يجب أن يكون كل فرد فاهماً لدوره في النظام التعليمي ، وأن يشعر بملكيتته له ، ثم يجب أن تكون هناك اختبارات منتظمة للتحقق من صحة أنظمة ضبط الجودة الداخلية وسلامتها .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتشابه هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة من حيث تناولها مبدأ هام لتأكيد الجودة ؛ ألا وهو مبدأ: المحاسبة عن المسؤولية(المحاسبية) Accountability وذلك لتحقيق الحد الملائم نسبياً من ضمان الجودة التعليمية في منظومة التعليم الجامعي ، كما أن الدراستين استخدمتا المنهج الوصفي التحليلي كأحد المناهج المستخدمة ، وكذا فيما توصلتا إليه من نتائج أهمها : المسؤولية الجماعية عن استمرار وضمان الجودة ، وأن تكون هناك اختبارات منتظمة للتحقق من ضبط الجودة .

وتختلف الدراستان من حيث : اهتمام الدراسة الأولى بمبدأ المحاسبة عن المسؤولية وما تضمنه

هذا المصطلح من محاور وعناصر يلزم تطبيقها في منظومة التعليم الجامعي العالمي بينما اهتمت

(1) Frazer Malcolm ; Quality Assurance in Higher Education, Proceedings of An international Conference , Hong Kong , The Falmer Press , 1992.

الدراسة الراهنة بقضية وضع ضوابط لجودة منظومة التعليم الجامعي بجامعة قناة السويس ، فضلاً عن استخدام الدراسة الراهنة منهج دراسة الحالة بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي .
وكان لهذه الدراسة أهمية كبيرة في إمداد الباحث بالعديد من المفاهيم التي تتصل بضبط الجودة وتوكيدها وتدقيقها ، وكذلك فيما توصلت إليه من مقترحات، وكلها محاور هامة أفادت البحث وأثرت خلفيته العلمية في موضوع الدراسة .

٢- دراسة عبد الفتاح جلال (١٩٩٣) (١):

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة قضية عدم تحقيق مؤسسات التعليم العالي الجودة التعليمية المنشودة بمصر، ولهذه المشكلة جوانب عديدة منها: (عدم التوازن بين الكيف والكم ، أو بين الإمتياز والقبول في التعليم العالي ، الخلط بين مفهومي الكفاءة والفاعلية ، عدم الإتفاق على فلسفة موحدة ومحددة للتعليم العالي للالتزام بها ، عدم وضوح أهدافه ووظائفه ، عدم التوظيف الملائم لمختلف مدخلاته) .

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي :

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من أهمها: عدم التوازن بين الكم والكيف في مؤسسات التعليم العالي بمصر ، الخلط بين مفهومي الكفاءة والفاعلية ، عدم الإتفاق على فلسفة موحدة للتعليم العالي ليتسنى الالتزام بها، عدم وضوح أهدافه ووظائفه ، وعدم التوظيف الملائم لمدخلاته .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراسة مع الدراسة الراهنة من حيث تناولها مشكلة الجودة بمؤسسات التعليم العالي في مصر ، وكذلك في عدم التوظيف الملائم لمختلف مدخلات التعليم العالي .

وتختلف هذه الدراسة مع الدراسة الراهنة من حيث أن الأخيرة اهتمت بمشكلة وضع ضوابط لجودة التعليم الجامعي بجامعة قناة السويس ، وما توصلت إليه من ضوابط مقترحة لمعظم مدخلاته لتحقيق الجودة التعليمية المنشودة نسبياً .

وأفادت ، هذه الدراسة الباحث في الوقوف على الجوانب المختلفة لمشكلة الجودة في التعليم الجامعي ، وكذلك في التعرف على بعض الضوابط الضرورية للتغلب على العقبات التي تواجه قضية الجودة ، وكيفية مواجهه تلك العقبات .

(١) عبد الفتاح جلال: جودة مؤسسات التعليم العالي وفعاليتها " استراتيجيات تحقيق الكفاية والتقويم المستمر " مجلة العلوم التربوية، المجلد الأول ، العدد الأول، يوليو ١٩٩٣ ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٧٣-٢٠٤ .

٣ - دراسة " ديل دافيد " Dill David (١٩٩٧).^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة قضية من أهم القضايا التي تتصل بموضوع الجودة في التعليم العالي وهي ضوابط أو معايير الجودة لما لها من أهمية في تقييم واعتماد جودة التعليم الجامعي وسياسات توكيدها في الولايات المتحدة الأمريكية بهدف ضمان تحقيق الأهداف المخططة بالجودة الملائمة نسبياً .
منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي أهمها : بعض الضوابط التي صنفها الدراسة طبقاً لمحاور العملية التعليمية المختلفة من: (طلاب ، هيئات تدريس ، إمكانيات مادية ، تسهيلات مالية ، إدارة جامعية) .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان في تناولهما لقضية من أهم القضايا التي تتصل بموضوع الجودة في التعليم العالي وهي ضوابط أو معايير الجودة وأهميتها في تقييم واعتماد جودة التعليم الجامعي ، وكذا في اعتمادهما على المنهج الوصفي التحليلي ، وفي بعض النتائج التي تتصل بموضوع الدراسة ومن أهمها : أهمية الضوابط أو المعايير في تقييم واعتماد جودة منظومة التعليم الجامعي .

واختلفت الدراستان في جوانب عديدة منها : اختلفت في تناول قضية ضوابط أو معايير الجودة؛ فالأولى أهتمت بأهمية تلك الضوابط في تقييم واعتماد جودة التعليم الجامعي بالولايات المتحدة الأمريكية ، بينما اهتمت الدراسة الثانية بقضية وضع ضوابط لجودة منظومة التعليم بجامعة قناة السويس ، فضلاً عن ذلك فقد استعانت الدراسة الثانية بمنهج دراسة الحالة إضافة إلى المنهج

الوصفي ، وكذلك اختلفت الدراستان فيما توصلنا إليه من نتائج ؛ حيث توصلت الدراسة الأولى إلى أهمية ضوابط أو معايير الجودة في تقييم منظومة التعليم الجامعي ، بينما توصلت الدراسة الثانية إلى نتائج أهمها : وضع تصور مقترح لضوابط الجودة التعليمية لمنظومة التعليم الجامعي بجامعة قناة السويس .

وقد أفادت هذه الدراسة الباحث من حيث تناولها لموضوع في صميم دراسته وهو أهمية ضوابط الجودة ومعاييرها ، والتي صنفها الدراسة حسب محاور العملية التعليمية الجامعية وعناصرها المختلفة، مما أثرى خلفية الباحث من حيث الوقوف على تلك المفاهيم الهامة لتلك الجوانب التي تتصل بموضوع الدراسة .

(1)Dill David D; the Evolution of Academic Quality Assurance Polices in The United States, Standards And Quality in Higher Education , U.S.A , Pennsylvania , Jessica , Kingsley Publishers , 1997.

٤- دراسة أنمار الكيلاني (١٩٩٨) (١)

موضوع الدراسة:

اهتمت الدراسة بقضية التخطيط للتغيير نحو إدارة الجودة الشاملة كمدخل حديث فى مجال

الإدارة التعليمية .

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة المنهج الوصفى .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التى أهمها: أن تطبيق خطة التغيير التربوى فى مجال الإدارة التعليمية عن طريق إدخال إدارة الجودة الشاملة كمنهج إدارى فى المؤسسات التعليمية سيؤدى إلى العديد من النتائج التى من أهمها : إدخال ثقافة الجودة فى المؤسسات التعليمية والتعامل مع السلوك الإدارى بطريقة تؤدى إلى تحقيق جودة الخدمة المنشودة و التى تصب فى النهاية فى تحقيق غايات تربوية ، تقبل المعلمين والإداريين والأهالي والطلبة المفاهيم الأساسية لإدارة الجودة الشاملة ، الملاحظة المباشرة من قبل أسرة المدرسة أو المعهد لوجود (عملاء) مستفيدين من العمل المدرسى ، أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان فى تناولهما قضية الجودة الشاملة فى مجال النهوض بالإدارة فى منظومة التعليم الجامعى بمصر ، وفيما توصلتا إليه من نتائج أهمها : أهمية إدخال إدارة الجودة الشاملة كمنهج إدارى فى المؤسسات التعليمية ، والتعامل مع السلوك الإدارى بطريقة تؤدى إلى تحقيق جودة الخدمة التربوية المنشودة .

وتختلف الدراستان فى جوانب عديدة أهمها : إهتمام هذه الدراسة بقضية الجودة الشاملة كمدخل مستحدث لتطوير الإدارة التعليمية فحسب بمؤسسات التعليم الجامعى ، بينما أهتمت الدراسة الراهنة بقضية وضع ضوابط للجودة الشاملة لبعض مدخلات منظومة التعليم الجامعى بما فيها الإدارة الجامعية، واختلفتا الدراستان أيضاً فى المنهج المستخدم حيث اقتصرت هذه الدراسة على المنهج الوصفى ، بينما استعانت الدراسة الراهنة - فضلاً - عن ذلك بمنهج دراسة الحالة .

واستفاد الباحث من هذه الدراسة بما استعرضته من مشكلة بحثية، وكذلك الخلفية النظرية للبحث التى تناولت: تعريف بإدارة الجودة الشاملة وما يرتبط بها من إجراءات وأسس عامة ، والتغيير وأهميته وأثره فى التطوير ، وكذلك ما توصلت إليه من نتائج سوف تترتب على تطبيق خطة التغيير وما سينتج عنها من إحداث نقلة نوعية فى النظام التعليمى بالمؤسسات التعليمية .

(١) أنمار الكيلاني : التخطيط للتغيير نحو إدارة الجودة الشاملة فى مجال الإدارة التعليمية ، المؤتمر العلمى السنوى السادس ، القاهرة، ١٢-١٣ مايو ١٩٩٨ ، نحو تعليم عربى متميز لمواجهة تحديات متجددة ، المجلد الثانى ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٥٥ - ٣٧٩ .

٥- دراسة نجدة إبراهيم على سليمان (١٩٩٨). (١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة قضية هامة وهي " تقويم الجودة في التعليم العالي في مصر وتعزيز الوعي بالحاجة إلى ذلك في جامعاتنا، وتطوير ثقافة الجودة بها ، في ضوء تجارب بعض دول العالم "

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة إلى وضع صورة مستقبلية لتقويم وضمان الجودة في التعليم العالي في مصر يتم تطبيقها وفقا لبعض الظروف والمتغيرات البيئية ؛ حيث تقع المسؤولية الأولى في الاهتمام بالجودة في التعليم الجامعي المصري على عاتق المجتمع الأكاديمي بهدف المحافظة على الجودة وتعزيزها وتحسين جودة التدريس والبحث إلى جانب المحاسبة عن المسؤولية ، ويرتكز التقويم الخارجي للجودة على التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي وزيارة أو أكثر للمراجعين أو المقومين الخارجيين وإعداد التقارير ونشرها ، على أن تدار الجامعة على أسس تجارية كالمشروع ، مع إعطاء تفويض مالي على ميزانيتها ومحاسبتها على مسؤولية هذا التفويض أمام المجتمع ، وزملاء المهنة (المتعلقة بالمادة الدراسية) ، والزيائن (الطلاب وأصحاب الأعمال) ، وذلك في ضوء مخطط التطوير المعلن الذي يضعه مجلس إدارتها ويحتوى على رسالتها وأهدافها وطرق تحقيقها ومعايير تقويمها .

و تستخدم مؤشرات أداء (كمية وكيفية) قومية متطورة في ضوء مؤشرات الأداء الدولية لتقويم

الجودة عن طريق جهاز أعلى لفحص الجودة أو وحدة صغيرة من الخبراء الاكاديمين الجامعيين .

ونظرا لتعدد أوجه الجودة في التعليم العالي يمكن الاستعانة ببروفيل الجودة بدلا من استخدام

مقياس واحد لها ، و يكون هذا البروفيل في شكل رسم بياني يحتوى على خطوط رأسية تقيس

الخصائص المتعددة للجودة .

كما توصلت الدراسة إلى أن تقويم وضمان الجودة يحتاج من الجامعات والكليات والأقسام

والأساتذة والمراجعين الخارجيين... إلى تنفيذ العديد من الجوانب أهمها : إنشاء جهاز مستقل على أعلى

مستوى لتقويم الجودة مملوكا للجامعات أو لأجهزة التمويل الحكومية ومداراً ذاتياً ، تخصيص حوافز

مالية للجامعات والكليات التي تحقق ضمان الجودة ونتائج التعلم ، جعل التقويم جزءاً من سياسة تطوير

الجامعة وذلك بدخوله في عملية صنع القرارات الجامعية .

(١) نجدة إبراهيم على سليمان : " رؤية مستقبلية لتقويم وضمان الجودة في التعليم العالي في مصر في ضوء بعض

التجارب العالمية ، دراسة مقدمة في المؤتمر القومي السنوي الخامس لتقويم الأداء الجامعي ، ٨-١٠ ديسمبر ١٩٩٨

، مركز لتطوير التعليم الجامعي ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٨ ، ص ص ٢١٠-٢٤٢ .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة:

تتفق الدراستان فى : اهتمامهما بقضية الجودة فى التعليم الجامعى بمصر وتعزيز الوعى بتقافة الجودة فى جامعاتنا ، وضع آلية مقترحة لتقويم وضمان الجودة فى التعليم العالى بمصر مع التركيز على التقويم الذاتى بالإضافة إلى التقويم الخارجى للجودة .

ومن أوجه الإختلاف بين الدراستين : اقتصار اهتمام الدراسة الأولى على قضية تقويم الجودة الشاملة وضمانها فى مؤسسات التعليم العالى ، وتطوير ثقافة الجودة بها ؛ بينما اتسع اهتمام الدراسة الثانية ليشمل قضية الجودة الشاملة وما تتضمنه من ضوابط أو معايير لجودة عناصر ومدخلات منظومة التعليم الجامعى، و تكون أساسا للتقييم والتطوير ونشر ثقافة الجودة بمؤسساته .

٦- دراسة مراد صالح مراد (١٩٩٩). (١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة مشكلة هامة وهى " مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعى المصرى " ومحاولة تحديد هذه المؤشرات فى ضوء مفهوم الجودة فى التربية .
منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعى المصرى تم تصنيفها إلى محاور رئيسية يندرج تحت كل منها عدة مؤشرات فرعية، وأهم تلك المحاور (الطلاب، أعضاء هيئة التدريس ، المناهج الدراسية ، الإدارة الجامعية ، الإمكانيات المادية ، الجامعة والمجتمع ، التنوع والتباين بين الجامعات) ، كما أنها توصلت إلى العديد من المفاهيم الهامة لكل من : الجودة التعليمية ، ضبط الجودة ، الأساليب المتبعة فى ضبط الجودة فى مجال التعليم الجامعى .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

من جوانب الإتفاق بين الدراستين : اهتمامهما بقضية مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعى المصرى ومحاولة تحديد المؤشرات فى ضوء مفهوم الجودة فى التربية ، وتوصلهما إلى العديد من مؤشرات الجودة التى تم تصنيفها إلى محاور رئيسية يندرج تحت كل منها عدة مؤشرات فرعية ؛ ومن أهم تلك المحاور الطلاب وأعضاء هيئة التدريس .

ومن جوانب الإختلاف بين الدراستين : اهتمام الدراسة الراهنة بقضية الجودة التعليمية من خلال العديد من الضوابط أو المعايير الضرورية لتحقيق المخرجات التعليمية الأكثر جودة نسبيا ، بينما

(١) مراد صالح مراد زيدان : مؤشرات الجودة فى التعليم الجامعى المصرى ، رؤية لجامعة المستقبل ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم الجامعى ٢٢-٢٤ مايو ١٩٩٩ ، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٩٩ ، ص ٤١٥-٤٣٨ .

اقتصر اهتمام هذه الدراسة على التوصل إلى مؤشرات الجودة التعليمية الضرورية لبعض محاور التعليم الجامعي .

وأفادت الدراسة في إثراء خلفية الباحث حول العديد من الجوانب والمفاهيم مثل (مفهوم المؤشرات، مفهوم الجودة، مفهوم ضبط الجودة في مجال التعليم الجامعي) ، وكذلك التعرف على العديد من المؤشرات الهامة التي تتصل بكل عنصر أو محور من محاور العملية التعليمية بالجامعات المصرية ، وكلها أمور تتصل مباشرة بموضوع البحث مما يساعد في تحقيق أهدافه .

٧- دراسة نجدة إبراهيم على سليمان (١٩٩٩).^(١)

موضوع الدراسة:

تهتم الدراسة بقضية وضع رؤية مستقبلية لتكامل الجودة والالتحاق في مؤسسات التعليم العالي وتحقيق جودة تعلم الطالب عن طريق إعطائه مسؤولية أكبر عن تعلمه الخاص ومحاسبته على الأداء، ولتحقيق هذا الهدف تناولت الدراسة موضوع توحيد الجودة والالتحاق في التعليم العالي وبينت أن توحيد الجودة والالتحاق بالتعليم العالي يتأثر بالمنظور الشعبي الجماهيري الذي يهتم بالتوسع في الالتحاق على حساب الجودة ، بينما يعزز المنظور الموحد تكامل الجودة والالتحاق من خلال دمج القيمة المضافة والمعايير الموجهة بالعمليات إلى مقاييس المخرجات والمدخلات .

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

نتائج الدراسة:

قدمت الدراسة نماذج متعددة لآليات تطبيق هذه المداخل في مجال العلوم المعرفية وتعليم المعلم ، وانتهت بتقديم رؤية مستقبلية لدمج الجودة والالتحاق بطرق إبداعية تعهديه تعاونية ، ولتحقيق جودة التعليم مع بيان الأدوار المطلوبة من كل من الطالب والمعلم الجامعي وأصحاب الأعمال ، ومؤسسات التعليم العالي ، والطرق الجديدة لتصميم البرامج الدراسية في الوقوف على مفهوم الجودة الشاملة في التعليم العالي، ودورها في تحقيق تكامل الجودة والالتحاق بشكل فعال ، وكذلك أشارت هذه الدراسة إلى ستة عناصر قامت عليها مبادرات الجودة للإصلاح التعليمي العالي ، كما أنها أوضحت العديد من المعايير والضوابط التي تمثل جميعها مداخل هامة للجودة عند تقويم فعالية مؤسسات التعليم العالي .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتشابه الدراستان في اهتمامهما بقضية الجودة التعليمية في مؤسسات التعليم العالي وتحقيق جودة تعلم الطالب ، وكذا فيما توصلنا إليه من معايير وضوابط تعليمية هامة للجودة عند تقويم فعالية

(١) نجدة إبراهيم على سليمان : رؤية مستقبلية لتكامل الجودة والالتحاق وتحقيق جودة التعليم في التعليم العالي في ضوء تجارب بعض الدول المتقدمة ، مؤتمر جامعة القاهرة لتطوير التعليم ، ٢٢-٢٤ مايو ، مرجع سابق ، ص ص

مؤسسات التعليم الجامعى .

وتختلف الدراسات فى جوانب عديدة منها : اختلاف موضوع الدراساتين ؛ حيث أهتمت الدراسة الأولى بقضية الرؤية المستقبلية لتكامل الجودة والألتحاق فى مؤسسات التعليم العالى لتحقيق جودة تعلم الطالب ؛ بينما اهتمت الدراسة الراهنة بقضية ضوابط أو معايير الجودة التعليميه الضرورية لعناصر ومدخلات منظومة هذا التعليم لتجويد مخرجاته .

٨- دراسة محمود عباس عابدين (٢٠٠٠).^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع الجودة واقتصادياتها فى التربية ، والتي تزايد الاهتمام بها عالميا ، وعربيا، ومصريا، منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين، وذلك فى ظل عوامل كثيرة أدت إلى زيادة الإهتمام بجودة التربية واقتصادياتها .

منهج الدراسة :

انتهجت الدراسة المنهج الوصفى .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التى من أهمها :

لم تكن مصر بعيدة عن الاهتمام العالمى المتزايد بجودة التربية والأدلة على ذلك كثيرة تأتى فى مقدمتها على سبيل المثال - المؤتمر القومى للتعليم (١٩٨٧) وما خرج به من توصيات .

- أهمية تكثيف الجهود للتخطيط لتطبيق مدخل الجودة الشاملة بالاستعانة بالدراسات المتخصصة فى هذا الشأن .

- ضرورة تركيز المزيد من الجهود البحثية لإبراز الموقف فى حالة التربية فى مصر وغيرها من البلاد العربية ، مع مراعاة الشمولية فى مفهوم كل من المدخلات والعمليات والمخرجات .
- أهمية مراعاة أن تكون مؤشرات الجودة المستخدمة فى المؤسسات التعليمية عامة والتعليم الجامعى بشكل خاص شاملة وتتمحور حول محاور رئيسية مثل: مؤشرات خاصة بالمعلم، وأخرى خاصة بالمتعلم، وثالثة بالإمكانيات المادية، ورابعة بالتنظيمات المدرسية، وغير ذلك.. من خلال التعاون بين الباحثين فى التخصصات التربوية المختلفة فى هذا الشأن .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تشابهتا الدراسات فى تناولهما موضوع الجودة واقتصاديتها وفى استخدامهما للنميج الوصفى وفى بعض ما توصلتا إليه من نتائج أهمها : تزايد الأهتمام العالمى بقضية الجودة الشاملة وتطبيقاتها فى التعليم الجامعى ، أهمية تصنيف مؤشرات الجودة المستخدمة فى التعليم الجامعى حسب المحاور التعليمية من : (طلاب ، معلم ، الأمكانيات المادية... الخ) .

(١) محمود عباس عابدين: علم اقتصاديات التعليم الحديث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠٠٠.

واختلفنا الدراسات في جوانب عديدة منها : اقتصار اهتمام الدراسة الأولى على قضية الجودة واقتصاديتها في التربية ، بينما اتسع اهتمام الدراسة الراهنة بقضية ضوابط أو معايير أو مقاييس الجودة لمعظم محاور ومدخلات منظومة التعليم الجامعي .

واستفاد الباحث من هذه الدراسة بما اشتملت عليه من جوانب عديدة لقضية الجودة التعليمية مثل : محاولات تعريف الجودة في التربية، العوامل التي أدت إلى زيادة الإهتمام بالجودة، قياس الجودة وتأثيراتها في اقتصاديات التربية ، وكلها عناصر أساسية تتصل مباشرة بالدراسة الحالية ومشكلتها الرئيسية .

٩- دراسة المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٠) .^(١)

موضوع الدراسة:

أهتمت الدراسة بقضية الارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالى ؛ لملاحقة التطورات والمتغيرات المتسارعة ، محليا وإقليميا ، وعالميا ، لمواجهة ما تمثله هذه التطورات من تحديات فى الحاضر والمستقبل ، والتي لن يتصدى لها إلا رأس مال بشرى دائم الترقى ، دائب النمو ، سواء على المستوى الفردى ، أو على صعيد المجتمعات، وفى ظل سياق تنافسى بالغ الحدة ، ولن يحقق ذلك إلا تعليم تتوافر فيه شروط الجودة الكلية ، فى كافة مراحل ومستوياته .

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلي .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج والتوصيات التى أهمها:

- أن الإدارة الجامعية حاليا تعاني من قصور يتمثل فى : نمطية الإدارة ، وأن تحقيق إدارة الجودة الشاملة يحتاج بالضرورة إلى توافر عناصر الأفراد ، والعمليات ، والممارسات ، والسياسات ، وهذا يتطلب إحداث تغييرات تنظيمية أهمها توافر رؤية مستقبلية لوظائف الجامعة ومهامها .
- ضرورة تكوين جماعات خبرة تكون بمثابة عقل الأمة من العلماء والمفكرين ورجال الأعمال ، والنقابات المهنية ، والجمعيات العلمية وغيرهم من قطاعات المجتمع المعنية لإعداد المرجعيات والمعايير القياسية والمستويات لكل مكون من مكونات منظومة الجودة الكلية للتعليم الجامعي مع الاسترشاد بالخبرات العالمية
- إنشاء ألية للتقويم الداخلى للجودة الكلية فى كل جامعة أو معهد، تكون مسئولة عن ضمان الجودة ومراقبتها داخل المؤسسة التعليمية على جميع المستويات، ابتداءً من القسم العلمى ، فالكلية ، فالجامعة .

(١) المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ، الدورة ٢٧ ، القاهرة

■ السعى المستمر للارتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي والعالي ، من خلال تطوير مكونات العملية التعليمية .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتشابه الدراستان فى عدة جوانب منها: اهتمامهما بقضية الأرتقاء بمستوى خريج التعليم الجامعي من خلال النهوض بالتعليم الجامعي لتتحقق فيه شروط الجودة الكلية ، وكذا فى العديد من النتائج التى منها : قصور الإدارة الجامعية ونمطيتها وضرورة إحداث تغييرات تنظيمية وضرورة توافر رؤية مستقبلية لوظائف الجامعة ومهامها ، وضرورة إنشاء آلية للتقويم الداخلى للجودة الكلية فى كل جامعة تكون مسئولة عن ضمان الجودة ومراقبتها .

واختلفتا الدراستان فى العديد من الجوانب منها اهتمام الدراسة الأولى بقضية الجودة التعليمية من زاوية تطوير الإدارة التعليمية والأخذ بمدخل إدارة الجودة الشاملة فى منظومة التعليم الجامعي ، بينما إهتمت الدراسة الراهنة بقضية الجودة من زوايا عدة شملت معظم محاور العملية التعليمية من: (طلاب ، أعضاء هيئة تدريس ، إدارة تعليمية ،... الخ) .

واستفاد الباحث من هذه الدراسة بما تعرضت إليه من تحليل لواقع العملية التعليمية الجامعية وما تتضمنه من عناصر ومدخلات وما توصلت إليه من نتائج كان لها كبير الأثر فى المام الباحث بالعديد من الجوانب التى تتصل بمشكلة دراسته الحالية .

١٠ - دراسة " هورسمان سيمون " Horsman Simon (٢٠٠٠) .^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة قضية هامة تدور حول إمكانية الاستفادة من نظام التدقيق أو الضبط المالى ومايتضمنه من ضوابط أو مرجعيات ، فى مجالات تدقيق أو ضبط الجودة فى التعليم الجامعي ، وهذا النظام معمول به فى الكثير من الجامعات البريطانية ، وذلك بهدف تحقيق تأكيد الجودة وضمانها ، من خلال دعم وتشجيع وتطوير عمليات المراجعة و التدقيق أو الفحص الداخلى للجودة .

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى إطار توفيقى يمكن من خلاله الاستفادة من آلية التدقيق والضبط المالى وما تتضمنه من ضوابط فى دعم وتطوير دور فرق الرقابة الداخلية فى ممارسة التدقيق والضبط للجودة التعليمية الجامعية ومعالجة نقاط الضعف والسلبيات لتحقيق الجودة المنشودة .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تشابهتا الدراستان فى تناولهما قضية ضوابط أو مرجعيات نظام التدقيق أو الضبط المالى فى

(1) Horsman Simon ; **Quality Audit in Higher Education : Lessons From Financial Audit , in Internal Audit in Higher Education** , London, Kogan Page Limited , 2000, pp. 9-20 .

مجال تدقيق أو ضبط الجودة في التعليم الجامعي ، وكذا فيما توصلنا إليه من نتائج أهمها : التوصل إلى آلية للتدقيق والمراجعة لدعم دور فرق الرقابة الداخلية في ممارسة عملية التدقيق والضبط الداخلي للجودة التعليمية ومعالجة نقاط الضعف وتطوير الجوانب الإيجابية في العملية التعليمية .

ومن جوانب الاختلاف بين الدراستين : اقتصر اهتمام الدراسة الأولى على قضية التدقيق أو الضبط المالي وما يتضمنه من ضوابط أو مرجعيات ، بينما تناولت الدراسة الراهنة قضية التدقيق والضبط من الجوانب العديدة لقضيتها في تناولها لموضوع الجودة الشاملة وما يتطلبه من ضوابط أو مرجعيات طالت معظم مدخلات منظومة التعليم الجامعي .

واستفاد الباحث من هذه الدراسة من خلال الوقوف على أهمية التدقيق والضبط الداخلي والخارجي للجودة من خلال استعارة الضوابط المعمول بها في النظام المالي في ضوء مبدأ المحاسبية عن المسؤولية Accountability وهذه جوانب هامة تتصل بمشكلة البحث وتفيده في تحقيق أهدافه .

١١ - دراسة " موتى كوهين " Moti Cohen (٢٠٠٠) .^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة أثر التنظيم الافتراضي أو المعنوي بالمؤسسة التعليمية مثل : العوامل الروحية والعقلية والفكرية والعاطفية التي تتصل بالعنصر البشري الذي يمارس دوره في المؤسسات الحديثة ويمارس دوره في الضبط والرقابة ولما لذلك من دور مباشر في تدفق وانسياب الأعمال المعقدة ، فلم يعد الاهتمام مقصوراً على الاهتمام بالعناصر المادية من : أبنية وتجهيزات ووظائف مختلفة بالمؤسسة التعليمية - فحسب ، وأصبح هذا التوجه حقيقة تنظيمية .

منهج الدراسة :

اتبعت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي .

نتائج الدراسة:

و توصلت الدراسة إلى : العديد من النتائج التي منها : أهمية التركيز على تغيير السياسات التنظيمية المتبعة من قبل ، وضرورة فتح المجال أمام السلوكيات الابتكارية ودعم النواحي المعنوية الملائمة ، كما أن استراتيجيات الجودة ومجهوداتها تتطلب ضرورة التعمق في النواحي الإنسانية التي تتصل ببيئة العمل وتغيير التوجهات والرؤى والأفكار الفردية إلى توجهات ورؤى جماعية بما يعود على المؤسسة التعليمية بقيمة مضافة جماعية مما يساعد على دعم روح الفريق والعمل الجماعي التي تمثل الخط الأول لجهود الجودة بالمؤسسات التعليمية .

أهم جوانب الإتفاق و الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان في بعض الجوانب القليلة منها : تناول العنصر البشري الذي يمارس دوره في

(1) Moti Cohen ; VIRTUAL Organization –A Front –Line of Quality Efforts ; The Case of The University of Haifa (UH), HAIFA , University of Haifa ,Israel ,2000 .pp.155-164.

الضبط والرقابة فى المؤسسات التعليمية الحديثة ، ولما لذلك من دور مباشر فى تدفق وانسياب الأعمال المختلفة فى منظومة التعليم الجامعى ، وكذا دعم روح الفريق والعمل الجماعى التى تمثل الخط الأول لجهود الجودة بالمؤسسات التعليمية .

وتختلف الدراسات فى كثير من الجوانب أهمها اقتصار اهتمام الدراسة الأولى على أثر التنظيم الافتراضى أو المعنوى بالمؤسسات التعليمية مثل: (العوامل الروحية والعقلية والفكرية .. الخ) التى تتصل بالعنصر البشرى على إنجازاته وأدائه ، بينما اتسع اهتمام الدراسة الراهنة ليطال معظم عناصر ومدخلات العملية التعليمية وما يتصل بكل منها من ضوابط أو معايير للجودة التعليمية .

١٢- دراسة عبد الله عبد الرحمن الكندرى (٢٠٠١) .^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة جوانب القصور الذى يحتويه مصطلح الجودة التربوية " وما وجه إليه من انتقادات وخلافات فى الرأى ؛ بهدف تقديم رؤية عامة لما يجب أن تكون عليه مدرسة المستقبل من مواصفات تجعل منها مدرسة جيدة بكل معانى الجودة .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من مواصفات مدرسة المستقبل التى تجعل منها مدرسة جيدة منها: أن تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً قوياً بالمجتمع ومؤسساته وحياته الناس ومشكلاتهم ، وبأجهزة الثقافة والأعلام، والنظام السياسى ، وتعطى أولوية للبيئة المحلية ، وأن يتحول المعلم فيها من محتكر للمعرفة والحقيقة إلى ميسر لعملية التعليم وحشد طاقات طلابه واستثارة حماسهم ، وبعث دافعيتهم ورغبتهم فى التعلم داخل المدرسة وخارجها ، وأن تتميز مناهج المستقبل بالمعرفة الكلية بدلاً من الاختزال ، واكتساب المعرفة وطرق البحث عن المعلومات ، والارتباط بحاجات المجتمع الحقيقية ، التركيز على المهارات الحياتية ، وأن يتم فيها ضبط الجودة من خلال : إحداث تطوير نوعى فى ضبط مستوى جودة التعليم من خلال تقويم مخرجاته وأداء المعلمين والمؤسسات التربوية وإدارة نظام التعليم وفق المعايير العالمية والارتقاء بها بصورة مستمرة .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تشابه الدراسات فى بعض الجوانب منها : اهتمامها بقضية الجودة التعليمية وما وجه إليها من خلافات فى الرأى وانتقادات ؛ بهدف تقديم رؤية مستقبلية لما يجب أن تكون عليه مدرسة أو جامعة المستقبل ، وكذا فيما توصلت إليه من بعض النتائج منها ضرورة ارتباط الجامعة ارتباطاً أقوى

(١) عبد الله عبد الرحمن الكندرى : جودة التربية ومدرسة المستقبل ، المؤتمر التربوى الثلاثون ، من ٧-١٠ ابريل

٢٠٠١ ، بحوث المؤتمر ، الكويت، هيئة المعلمين الكويتية، ٢٠٠١ ، ص ص ٨١-٩٥ .

بالمجتمع ومؤسساته وبحياة الناس ومشكلاتهم وأن يتم ضبط الجودة من خلال : تقويم المخرجات التعليمية وأداء المعلمين وإدارة منظومة التعليم الجامعي وفق المعايير العالمية للجودة .
وتختلف الدراسات في جوانب عديدة منها : تركيز اهتمام هذه الدراسة على قضية القصور الذي يحتويه مصطلح الجودة التربوية وما وجه إليه من انتقادات طالبت صعوبة تطبيقه بالمؤسسات التعليمية الجامعية ، بينما اتسع اهتمام الدراسة الراهنة ليشمل قضية الجودة التعليمية بجوانبها المختلفة وضوابطها ومعاييرها في منظومة التعليم الجامعي .

واستفاد الباحث من هذه الدراسة بما تناولته من جوانب قصور " الجودة التربوية " وما وجه إليها من انتقادات وخلافات في الرأي وكذلك ما توصلت إليه من نتائج وتوصيات تتضمن ما يجب أن تكون عليه مدرسة المستقبل من مواصفات تجعل منها مدرسة جيدة بكل معاني الجودة .

١٣- دراسة فخر الدين القلا وآخرون (٢٠٠١) .^(١)

موضوع الدراسة:

أهتمت الدراسة بقضية نظام الجودة الشاملة في التعليم العالي ، كأحد القضايا الهامة التي زاد الاهتمام بها حديثا ، وتطرقت الدراسة في تناولها لهذه القضية إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ، وتطورها، والعاملين بها ، بعض تطبيقاتها في الجامعات ، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، وفق الضوابط أو المعايير العالمية المعدلة من ضوابط الجودة في الصناعة ، أو ضوابط خاصة للتعليم والبحث العلمي بالجامعات ، بهدف تحسين التعليم الجامعي كما ونوعا ، واستمرار ضمان الجودة في مؤسساته .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهجين الوصفي والمقارن .

نتائج الدراسة:

قدمت الدراسة رؤية مقترحة لتطبيق نظام الجودة الشاملة عربيا ، وفق ثلاثة محاور عامة ، أولها : الأسس النظرية للجودة الشاملة واعتمادها عربيا ، سواء ما يتعلق منها بالأعمال القومية في مجال الجودة أو في المؤتمرات العالمية للجودة ، وثانيهم : معنى الجودة وركائزها من حيث اهتمامات الزبائن والمنظمة التعليمية والقيادة ، وثالثهم : هيكلها وخططها وضوابطها مع عرض لمعايير ضبطها، وأخيرا عرضت الدراسة العلاقة المتميزة بين الجودة والدولة ونظرا لأن هذه العلاقة تعد مقدمة لأي تطبيق أو اعتماد للجودة في التعليم العالي .

(١) فخر الدين القلا ، على سعد ، عدنان الأحمد ؛ نظم الجودة الشاملة في التعليم العالي ، المؤتمر الثامن للوزراء والمسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي ٢٤-٢٧ ديسمبر ٢٠٠١ ، القاهرة ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ٢٠٠١ .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان فى جوانب عديدة منها : تناولهما لقضية نظام الجودة الشاملة فى التعليم العالى ، وتطرقهما إلى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة ، وتطورها ، والعاملين بها ، وبعض تطبيقاتها فى الجامعات الأجنبية منها : بعض جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكذا فيما توصلنا إليه من بعض النتائج منها : توصلهما إلى رؤى مقترحة لتطبيق نظام الجودة الشاملة فى مؤسسات التعليم الجامعى وفق محاور رئيسة منها : الأسس النظرية للجودة الشاملة واعتمادها معنى الجودة وركائزها من حيث اهتمامات الزبائن والمؤسسات التعليمية والقيادة .

وتختلف الدراستان فى جوانب كثيرة منها : تركيز اهتمام الدراسة الأولى على مفاهيم إدارة الجودة الشاملة وتطورها والعاملين عليها وبعض تطبيقاتها فى الجامعات الأجنبية ، بينما اهتمت الدراسة الراهنة بقضية الجودة التعليمية بضوابطها ومعاييرها وركائزها فى جامعة قناة السويس على ضوء الخبرات العالمية فى بعض الجامعات الأجنبية تناولت فيها الدراسة بعض دول شرق آسيا فضلا عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا .

واستفاد الباحث من هذه الدراسة بما تناولته من رؤية مقترحة لتطبيق الجودة الكلية أو الشاملة فى مؤسسات التعليم الجامعى ، وكذا عرضها لمفهوم الجودة الشاملة ومداخلها المختلفة وأسسها وركائزها ، وهياكلها ، وخطتها وضوابطها وكل ذلك قد أثرى خلفية الباحث وساعده فى تحقيق أهداف دراسته .

١٤ - دراسة " هنسلى وفيليس " Hensley & Phyllis (٢٠٠١) .^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة قضية التفويض المالى والمسئولية الإدارية بمؤسسات التعليم العالى، وكان المجال التطبيقى لهذه الدراسة بعض الكليات والجامعات بولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك بهدف التوصل إلى أهمية ذلك فى تحسين القرار المالى والإدارى التعليمى، وأثر ذلك على جودة المخرجات التعليمية والبحثية بتلك المؤسسات .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها : أيد كل المديرين المعنيين بهذه المؤسسة التعليمية بشدة أهمية التفويض المالى والإدارى كأسلوب قوى لاستمرارية الخطوط العامة المركزية، بينما لامركزية الأداء والتنفيذ ، كما يؤدي هذا النظام إلى زيادة الفهم والوعى نحو التكلفة ومعاونة العمداء

(1) Hensley – Phyllis – A. ; Responsibility Center Management : A Financial Paradigm and Alternative to Decentralized Budgeting , Paper Presented at The Annual Conference of the American Education Finance Association (26th , Cincinnati , Oh , March 22-24 , 2001).

والرؤساء فى إدارة الموارد التعليمية والإنفاق التعليمى على النحو الأمثل ، يساعد هذا النظام على إعمال مبدأ المحاسبة عن المسئولية ، كما أن هذا النظام لا يودى إلى التعارض فى القرارات .
وقد أوصت الدراسة لضرورة العمل من أجل دعم هذا المدخل " التفويض فى المسئولية المالية والإدارية " واقترح البحث إنشاء " مركز للمسئولية والإدارة " Responsibility Center Management يكون لديه التفويضات اللازمة لتسيير العمل المالى و الإداري للبرامج والتعليمية والبحثية على نحو لا مركزى بالمؤسسات التعليمية ، ويقوم هذا المركز أيضاً بالمواعمة بين الأهداف العامة والأهداف الخاصة بكل مؤسسة تعليمية ، وتحقيق الأولويات الخاصة بتحقيق أهداف كل مؤسسة، والتوقع المرتفع لتحقيق الجودة التعليمية والبحثية فى ظل مبدأ المحاسبة عن المسئولية .
أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان فى عدة جوانب منها : اهتمام الدراستان بتحسين القرار المالى والأدارى التعليمى وأثر ذلك على جودة المخرجات التعليمية والبحثية بمؤسسات التعليم الجامعى ، وكذلك فى بعض النتائج التى منها : أهمية التفويض المالى كأسلوب يودى إلى تحسين إدارة الموارد التعليمية والإنفاق التعليمى على النحو الأمثل وكذلك أهمية العمل فى ضوء مبدأ المحاسبة عن المسئولية .
ومن جوانب الإختلاف بين الدراستين : الإختلاف الجوهرى فى موضوعيهما ؛ حيث اهتمت الدراسة الأولى بقضية التفويض المالى والأدارى فى مجال الإدارة التعليمية وتحسين مردودها التعليمى فى مؤسسات التعليم الجامعى ؛ بينما ركزت الدراسة الراهنة اهتمامها حول العديد من الجوانب التى تتصل بقضية الجودة الشاملة ومنها بطبيعة الحال قضية التفويض المالى والأدارى فى مؤسسات هذا النوع من التعليم .

١٥ - دراسة وكالة ضمان الجودة بالتعليم العالى بانجلترا (٢٠٠٢) .^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة نموذجاً تطبيقياً للمراجعة الخارجية اتفق عليه كمقترح استرشادي لمؤسسات التعليم العالى بانجلترا بالاتفاق بين كل من مجلس تمويل التعليم العالى بانجلترا (HEFCE) ووكالة ضمان الجودة (QAA) ومؤسسة " سكوب " للمراجعة التعليمية (SCOP) ، وجامعة انجلترا الملكية (UUK) ، وذلك بهدف : الوقوف على مستوى الجودة التعليمية بمؤسسات التعليم العالى بانجلترا خلال الفترة السابقة على العام (٢٠٠٢-٢٠٠٣) ، والتعرف على أهم المؤثرات الداخلية الخارجية التى أثرت سلباً وإيجاباً على تحقيق الأهداف التعليمية بالجودة المنشودة ، ومحاولة الوصول إلى مدخل جديد لضمان وتأكيد الجودة وما يتطلبه ذلك من ضوابط مختلفة لتحقيق الجودة المنشودة بتلك المؤسسات .

(1)The Quality Assurance Agency For Higher Education ; QAA External Review Process For Higher Education England : Operational Description , March , 2002 ,pp.1-7.

<http://www.qaa.com.ac.uk/crntwork/newmethod/01-45rep.htm>

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي أهمها : أن برامج الجودة التي التزمت بها معظم مؤسسات التعليم العالي بانجلترا كانت جيدة وحققت قدراً ملائماً نسبياً من الجودة بمعظم تلك المؤسسات، عدا مجموعة صغيرة منها كانت البرامج فيها في حاجة إلى التحسن والتطوير ، وأن المراجعة الداخلية أو الذاتية لها دور هام في تحديد نقاط القوة والضعف في النظام ككل، مما ييسر دور المراجعة الخارجية ، وأن التوجه نحو المستقبل سيعطي أهمية كبيرة لتطبيق مبدأ " المحاسبة عن المسؤولية " ACCOUNTABILITY ، كما أوصت هذه الدراسة بتوصيات عديدة أهمها : ضرورة استمرارية المراجعة لضمان استمرارية الجودة ، ضرورة أن تحتوي التقارير المنشورة على ملخصات للفحص الخارجي ونتائج التغذية الراجعة للطلاب ، وملخصات عن برامج المراجعة الذاتية لهذه المؤسسات ، ومعلومات عن الاستراتيجيات المخططة للنهوض بجودة التعليم والتعلم في الحال والمستقبل .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

من جوانب الإتفاق بين الدراستين : اهتمامهما بقضية الجودة وأهم المؤثرات الداخلية والخارجية التي أثرت سلبا وإيجابا على تحقيق الأهداف التعليمية بالجودة المنشودة للوصول إلى مدخل جديد لضمان وتأكيد الجودة بمؤسسات التعليم الجامعي ، وكذا اتفاق الدراستين في بعض النتائج التي منها : أهمية آلية المراجعة الداخلية أو الذاتية في تطبيق مبدأ المحاسبة عن المسؤولية ACCOUNTABILITY لضمان استمرارية الجودة بمؤسسات التعليم الجامعي .

ومن أوجه الإختلاف بين الدراستين : اهتمام هذه الدراسة بتقييم نموذج تطبيقي للمراجعة الخارجية بمؤسسات التعليم العالي بانجلترا بهدف الوقوف على مستوى الجودة التعليمية بتلك المؤسسات ، بينما اهتمت الدراسة الراهنة بضوابط الجودة وأهمية تطبيقها على مدخلات منظومة التعليم الجامعي بجامعة قناة السويس لتحقيق الجودة المنشودة نسبيا لمخرجات هذه المنظومة .

١٦ - دراسة المكتب الإقليمي للتربية باليونيسكو (٢٠٠٣) .^(١)

موضوع الدراسة:

تعرضت الدراسة للجهود الكبيرة لدور إتحاد الجامعات الآسيوية في تطوير وتجويد العملية التعليمية بهذه الدول والتي بينت الأهمية المتزايدة لدور الجامعات الخاصة في كثير من هذه الدول مثل اليابان ، وكوريا ، وسنغافورة ، والتي استحوذت الجامعات الخاصة في بعضها - مثل اليابان - على ما

(1)Unesco ; Role of Private Higher Education in Quality of Education Process, Asia and Pacific Regional Bureau for Education, Paris,2003, op-cit.,pp.12-13 .WWW.UNESCO.COM

يقرب من (٧٥%) من إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي ككل .. وقامت هذه الجامعات الخاصة بدور فعال في تلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب ؛ وما يتطلبه ذلك من تطوير في المناهج والمقررات وطرق التدريس في ضوء ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، وقد تحولت توجهات السياسات التعليمية إلى اقتصاديات السوق التي أصبحت لها الأولويات في خلق قطاعاً خاصاً قوياً قادراً على سد الفجوة التي تفرضها تحديات عجز الحكومات عن مواجهة هذه المطالب المادية الضخمة كنتيجة لتلك الأولويات .

المنهج المستخدم :

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي من أهمها : عجز الحكومات وحدها عن الوفاء بتحديات المتغيرات الاقتصادية والمالية بالجامعات ، أهمية الدور الذي يقوم به القطاع الخاص لمواجهة احتياجات التطور المعرفي ومواجهة ثورة المعلومات والاتصالات ، أهمية التحول من النظام المركزي في التخطيط و اتخاذ القرارات إلى لامركزية التخطيط والتنفيذ والتفويض في الاختصاصات الاقتصادية والإدارية التعليمية والتمويلية ، وذلك لملاحقة التطور السريع في مجالات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات وما يترتب على ذلك من ضرورة اتخاذ الضوابط الملائمة للنظام التعليمي الجامعي ككل .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

من جوانب الإتفاق بين الدراستين : اهتمامهما بالجهود الكبيرة والأهمية المتزايدة لدور الجامعات الخاصة لمواجهة التحديات التي تواجه منظومة التعليم الجامعي ومواكبة الجودة العالمية في كثير من دول العالم مثل اليابان ، كوريا ، سنغافورة ، والتي استحوزت الجامعات الخاصة في بعضها على ما يقرب من نسبة (٧٥%) من إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم الجامعي ككل ، وكذا فيما توصلتا إليه من نتائج : أهمها عجز الحكومات وحدها عن الوفاء بتحديد المتغيرات الاقتصادية والمالية بالجامعات ، وضرورة دعم دور القطاع الخاص لمواجهة تلك التحديات والنهوض بمستوى جودة المخرجات التعليمية بالمؤسسات الجامعية ، ومن جوانب الإختلاف بين الدراستين : اهتمت الدراسة الأولى بقضية ثانوية تتصل بالجانب التمويلي والقرار المالي لتحقيق متطلبات البرامج والخطط التعليمية بمؤسسات التعليم الجامعي على النحو الذي يحقق جوانب الجودة في تلك المؤسسات ، بينما اهتمت الدراسة الراهنة بقضية الجودة وما تنطوي عليه من جوانب ومسارات مختلفة طالت معظم مدخلات وعناصر منظومة التعليم الجامعي وفي مقدمتها البرامج التمويلية الضرورية لتنفيذ الخطط والبرامج التعليمية بتلك المنظومة .

١٧- دراسة منظمة اليونسكو (٢٠٠٣). (١)

موضوع الدراسة:

أهّمت الدراسة بقضية الآثار التطبيقية للتطور التكنولوجي في المعلومات والاتصالات Information and Communications Technology (ICT) على نوعية أدوات وضوابط الجودة المستخدمة في التعليم وتتصل بطريقة إلقاء الدروس والمحاضرات ، والاستراتيجيات الخاصة بتعلم الطلاب ، ووضع المناهج ومحتوياتها، وإعادة توجيه وتخطيط البرامج والسياسات التعليمية بما يتفق مع هذا التطور، وما ترتب على ذلك كله من تحديات عظيمة تتصل بتوفير الموارد الكافية لمواجهة التوسع في هذا المجال ؛ حيث أن مشكلة الكم والكيف تمثل ضغوطاً مستمرة ومتزايدة من أجل الحصول على تعليم أفضل وأكبر، ومواجهة هذا التطور السريع وآثاره كقوى محرّكة للتعليم الجامعي ، في ظل التزايد العالمي في تجارة الخدمات التعليمية والتبادل المعرفي بين الجامعات العالمية، والتحول من النظام التقليدي للمعرفة إلى توجهات السوق Market Oriented .

المنهج المستخدم :

• استخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

نتائج الدراسة وتوصياتها :

توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي أفاد منها الباحث والتي من أهمها : أن التطورات السريعة في ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات قد أثرت على النظام التعليمي ككل من : (مدخلات، وعمليات ، ومخرجات) ، كما أثرت هذه التطورات أيضاً على مطالب الطلاب والمستفيدين وعدم إمكانية مواجهتها ، وعجز الدعم المالي العام عن مواجهة المطالب التعليمية بالجامعات في ظل هذه التطورات العلمية السريعة ، وأن هناك ثغرة كبيرة بين ما يتحقق من عمل وبين الجودة المنشودة ، وضرورة استنباط موارد مالية تعليمية جديدة من خلال تجارة الخدمات التعليمية ، والتبادل المعرفي بين الجامعات العالمية .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

هناك بعض جوانب الإتفاق القليلة بين الدراستين أهمها : اهتمامهما الدراستين بأثر التطور التكنولوجي في المعلومات والاتصالات على نوعية أدوات وضوابط الجودة المستخدمة في مؤسسات التعليم الجامعي وتتعلق ببعض المحاور مثل: نوعية المناهج ومحتواها ، والتخطيط للبرامج والسياسات التعليمية .

ومن جوانب الإختلاف بين الدراستين : الإختلاف الكبير بين القضايا التي تبنتها كل من

(1) Unesco ; The Application of New Information And Communication Technology (ICT) , Adjustments For Quality in Higher Education Will Need to be Made , Adopted at The Second Session of The Regional Committee , Bangkok , 25-26 February, 2003 , pp.1-4.

الدراسيين ؛ حيث اهتمت الدراسة الأولى بقضية الآثار التطبيقية للتطور التكنولوجي فى المعلومات والاتصالات على تطور نوعية ضوابط أو معايير الجودة المستخدمة فى منظومة التعليم الجامعى ، بينما اهتمت الدراسة الراهنة بوضع الضوابط أو المعايير الملائمة نسبيا لعناصر ومدخلات هذه المنظومة لتحقيق التحسن الملائم أو الجودة المناسبة لمخرجاتها .

١٨ - دراسة منظمة اليونسكو (٢٠٠٣) .^(١)

موضوع الدراسة:

تناولت الدراسة الجهود المبذولة من دول شرق آسيا والمحيط الهادى لتنفيذ توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة السابق إعلانها فى مؤتمراتها خلال الفترة الزمنية (١٩٩٨-٢٠٠٣) والتي تم استعراضها فى المؤتمر العالمى الذى عقد خلال الفترة (٢٣-٢٥ يونيه) ٢٠٠٣ بباريس لتجويد التعليم العالى وذلك فى ضوء التغيرات والتحديات العالمية الحديثة وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات (New Information and Communications Technology (ICT) بهدف الوقوف على مدى استفادة تلك الدول من تلك التوصيات ومردودها على تطوير وتجويد التعليم الجامعى بها .

المنهج المستخدم :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلي .

نتائج الدراسة:

بينت الدراسة التزام الكثير من تلك الدول بتنفيذ ما ورد من توصيات بالمؤتمرات المتعاقبة لمنظمة اليونسكو خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠٣) ؛ فمثلا فى مجال ضرورة تعاون الحكومات فى عملية التطوير والتجويد للتعليم الجامعى لملاحقة هذا التطور فى تزايد تكلفة وسائط المعرفة وتكنولوجيا المعلومات ، قامت الحكومة الكورية بتقديم الدعم المطلوب لربط (١٥ جامعة) بالنظام الرقضى (Digital) ، وقامت الحكومة الصينية بالمساعدة فى ربط (٦٧ جامعة) بهذا النظام ؛ مما ساعد على تعميم الخدمات فيما بين هذه الجامعات وخلق طلباً متزايداً على نماذج من المعلمين المحترفين والمتعلمين جيداً ، كما تزايدت أهمية أدوات الضبط والرقابة التعليمية وتطبيق مبدأ المحاسبة عن المسؤولية **Accountability** لمواجهة تلك التطورات فى تكلفة الجودة التعليمية ، كما أوصت هذه الدراسة بضرورة تطوير استراتيجيات تعلم الطلاب ومحتويات المناهج ، وأهمية دور التعليم الخاص والتعليم عن بعد ، وأهمية الجودة وتأكيداتها والتميز فى التعليم ، وضرورة تسويق الخدمات التعليمية ، وضرورة التوجه نحو العولمة واتفاقيات الجات .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان فى بعض الجوانب منها اهتمامهما بقضية تجويد التعليم الجامعى فى ضوء

(1) Unesco ; Meeting of Higher Education Partners , Paris , 23-25 June 2003 , Higher Education in Asia and the Pacific , 1998-2003 , Paris ,2003 pp.3-7. WWW.UNESCO.COM

التغيرات والتحديات العالمية الحديثة وثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، وكذا فيما توصلنا إليه من بعض النتائج منها: أهمية تعاون الحكومات فى عملية التطوير والتجويد لمنظومة التعليم الجامعى وكذلك أهمية دور أدوات الضبط والرقابة التعليمية ، وتطبيق مبدأ المحاسبة عن المسئولية لمواجهة التطورات فى تكلفة الجودة التعليمية .

ومن جوانب الإختلاف العديدة بين الدراستين : إختلاف موضوعى الدراستين ؛ حيث أهتمت الدراسة الأولى بقضية الجهود المبذولة من بعض دول شرق أسيا والمحيط الهادى لتنفيذ توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة المعلنة فى مؤتمراتها خلال الفترة الزمنية (١٩٩٨-٢٠٠٣) لتطوير وتجويد منظومة التعليم الجامعى، وذلك يخالف موضوع الدراسة الراهنة الذى اهتم بوضع ضوابط لجودة التعليم بجامعة قناة السويس .

١٩- دراسة المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية (٢٠٠٣) .^(١)

موضوع الدراسة :

تناولت الدراسة قضية الجودة النوعية فى التعليم وأهمية استخدام مدخل الجودة فى توضيح المفاهيم وتحديد المؤشرات الخاصة بالجودة النوعية من أجل تقديم برامج وخطط واضحة لتحقيق التميز فى عناصر الجودة ، وكذلك توظيف نتائج التقويم الحقيقى لتطوير التعليم وتحسين مخرجاته .

المنهج المستخدم :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى :

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة للعديد من المفاهيم والمؤشرات الخاصة بالجودة النوعية والبرامج والخطط الواجب اتباعها ولاسيما فى مجال توظيف نتائج التقويم الحقيقى فى تطوير التعليم والتي من أهمها : ضرورة توافر أدوات التقويم القائم على الأداء والتي تختلف حسب كل محور من محاور العملية التعليمية ؛ فعند تقويم أهداف المنهج : يجب مراعاة العوامل التالية: محتوى أداة التقويم ، طول الأنشطة اللازمة لاستكمال التقويم، نوع الأنشطة اللازمة لاستكمال التقويم ، عدد البنود فى أداة التقويم ، أسلوب توزيع الدرجات .

أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان فى جوانب عديدة منها : تناولهما لقضية الجودة ومؤشراتها فى التعليم ، انخفاض معدلات الأنفاق التعليمى على عناصر العملية التعليمية كمؤشرات كمية لانخفاض الجودة التعليمية ، عدم ملاءمة الجودة التقليدية فى ظل التحديات العالمية لمنظومة التعليم فى مصر ؛ وضرورة الأخذ بأسباب تجويدها .

(١) المركز القومى للبحوث التربوية : الجودة النوعية فى التعليم ، دراسة فى المفاهيم والقضايا والمؤشرات ،

القاهرة ، مطابع المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ، ٢٠٠٣ .

وتختلف الدراسات في جوانب عديدة منها : تركيز اهتمام الدراسة الأولى على مفاهيم الجودة النوعية والأهتمام بقضايا ومؤثرات الجودة ، ومعدلات الأنفاق على عناصرها ، بينما اهتمت الدراسة الراهنة بقضية وضع ضوابط لجودة التعليم الجامعي بجامعة قناة السويس .
واستفاد الباحث من هذه الدراسة بما تناولته من رؤية مقترحة لمفاهيم الجودة النوعية ، ومفهوم التقويم الحقيقي للأداء والذي يصف طبيعة ومهمة التقويم الحقيقي وأهميته في تجويد التعليم وحل مشكلاته وقضاياها .

٢٠- دراسة شادية عبد الحليم تمام متولى (٢٠٠٤) .^(١)

موضوع الدراسة :

تناولت الدراسة قضية الجودة ودورها في إنجاح برنامج التعليم المفتوح ، وضرورة تحديد معايير الجودة في ضوء الاتجاهات العالمية ، وتقويم البرنامج على ضوء هذه المعايير ، وتقديم مقترحات مستقبلية لتطوير البرنامج لتحقيق الكفاءة المطلوبة لهذا المؤسسات .
منهج الدراسة :

إستخدمت الدراسة المنهج الوصفي .

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة للعديد من المقترحات لتطوير برنامج التعليم المفتوح بكلية التجارة جامعة القاهرة ، في ضوء معايير الجودة وفقا للاتجاهات العالمية والأحتياجات المحلية ، وتضمنت هذه المقترحات (٩) محاور هي : رسالة وأهداف المؤسسة التعليمية ، برنامج كلية التجارة بجامعة القاهرة ، الوسائط التعليمية ، النظام الإداري ، تقويم الدارسين ، الوحدات الدراسية والمادة التعليمية، الأعلام والدعاية ، الدارسون ، فاعلية المؤسسة التعليمية ، أعضاء هيئة التدريس (المرشد الأكاديمي) .
أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراسات من حيث تناولهما مشكلة الجودة بمؤسسات التعليم العالي في مصر ، وكذلك في ما توصلنا إليه من بعض النتائج منها :عدم التوظيف الملائم لمدخلات التعليم العالي ، وضرورة الأهتمام بالأحتياجات التربوية والنفسية للطلاب وتدريبهم على تقديم أفكار جديدة مبتكرة لحل المشكلات .
وتختلف دراسة شادية عبد الحليم مع الدراسة الراهنة ، من حيث أن الأخيرة اهتمت بمشكلة وضع ضوابط لجودة التعليم الجامعي بجامعة قناة السويس ، وما توصلت إليه من ضوابط مقترحة لمدخلاته لتحقيق الجودة التعليمية المنشودة نسبيا .

وأفادت الدراسة السابقة الباحث في الوقوف على الجوانب المختلفة لمشكلة الجودة في التعليم

(١) شادية عبد الحليم تمام متولى : الجودة في برنامج التعليم المفتوح بكلية التجارة جامعة القاهرة في ضوء الاتجاهات العالمية (دراسة تقويمية) ، دراسة دكتوراه في التربية (غير منشورة) ، قسم التعليم المفتوح والجامعي ، معهد الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٤ .

الجامعى ، وكذلك فى التعرف على بعض الضوابط الضرورية للتغلب على العقبات التى تواجهه قضية الجودة ، وكيفية مواجهة تلك العقبات .

٢١- دراسة سلامة عبد العظيم حسين (٢٠٠٥) . (١)

موضوع الدراسة :

تناولت الدراسة قضية الجودة وتحسين المخرجات التعليمية والتركيز على عملية التحسن المستمر وكذا الأهتمام بضمان الجودة وأهمية الالتزام بمبدأ المحاسبة عن المسئولية والتقييم المؤسسى الشامل ، والمراجعة الأكاديمية ، وكذا أهمية الإعتماد كأحد مداخل ضمان الجودة التعليمية .

منهج الدراسة :

استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى .

نتائج الدراسة :

توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها : التوصل إلى العديد من المقترحات الهامة لمعايير الجودة الشاملة داخل منظومة التعليم منها : أهمية وجود آليات تنفيذية ذات خبرات وإمكانيات بحثية أفضل وشكل قانونى يضمن قدرتها على تقنين الإجراءات التنظيمية اللازمة لأحداث المواءمة بين الأهداف والوظائف والهياكل الإدارية والتقويم فى المؤسسة التعليمية ، وضرورة تدعيم الإدارة لنظام الجودة الشاملة ؛ حيث يجب إيمان الإدارة واقتناعها بضرورة التطوير والتحسين ، وأن تقوم سياسة الجودة على الوضوح التام لرؤية المؤسسة، وترشيد الانفاق ، وزيادة الموارد من خلال: المنافسة فى تحسين الجودة ، وتهيئة مناخ العمل للعاملين لقبول الثقافة الجديدة واقتناع بها .
أهم جوانب الإتفاق و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسة الراهنة :

تتفق الدراستان فى : تناولهما موضوع الجودة فى التعليم ، استخدامهما للمنهج الوصفى التحليلى ، وكذلك فى بعض ما توصلتا إليه من نتائج أهمها : تزايد الأهتمام العالمى بقضية الجودة الشاملة وضمانيها وتطبيقاتها فى التعليم وأهمية أعمال مبدأ المحاسبة عن المسئولية والتقييم المؤسسى الشامل والمراجعة المالية كأحد المداخل لضمان الجودة التعليمية .

وتختلف الدراستان فى جوانب عديدة منها : اهتمام هذه الدراسة بقضية الأعتقاد وضمان الجودة فى التعليم دون الخوض فى قضية ضوابط الجودة ومفهومها فى التعليم الجامعى ، بينما اهتمت الدراسة الراهنة بوضع ضوابط لجودة التعليم الجامعى بجامعة قناة السويس .

تعليق عام على الدراسات السابقة

تتفق الدراسة الراهنة مع دراسة كل من : عبد الفتاح جلال (١٩٩٣) ، نجدة سليمان (١٩٩٨) ، محمود عابدين (٢٠٠٠) ، عبد الله الكندرى (٢٠٠١) ، فخر الدين القلا (٢٠٠١) وكالة ضمان الجودة

(١) سلامة عبد العظيم حسين : الأعتقاد وضمان الجودة فى التعليم ، القاهرة ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،

بالتعليم العالى بانجلترا (٢٠٠٢) ، المكتب الأقليمي للتربية :اليونسكو (٢٠٠٣) ، منظمة اليونسكو (٢٠٠٣) شادية عبد الحلیم تمام (٢٠٠٤) ، فى تناولها مفهوم الجودة الشاملة وفلسفتها كمدخل لتطوير منظومة التعليم الجامعى وتطوير مخرجاته وتحسينها فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ببعض دول العالم .

بينما تناولت دراسة كل من : ديل ديفيد (١٩٩٧) ، مراد صالح (١٩٩٩) ، هورسمان سيمون (٢٠٠٠) ، منظمة اليونسكو (٢٠٠٣) أهمية ضوابط الجودة التعليمية ومؤشراتها فى تحقيق الحد الملائم من التدقيق الداخلى ودعم الرقابة الذاتية وضمان الجودة التعليمية بمنظومة التعليم الجامعى .

واقترنت دراسة كل من : أنمار الكيلانى (١٩٩٨) ، نجدة سليمان (١٩٩٩) ، المجالس القومية المتخصصة (٢٠٠٠) ، موتى كوهين (٢٠٠٠) ، هنسلى وفيلس (٢٠٠١) ، المركز القومى للبحوث التربوية (٢٠٠٣) ، سلامة حسين (٢٠٠٥) ، على استخدام مدخل الجودة الشاملة فى تطوير عنصر واحد من عناصر منظومة التعليم الجامعى ؛ حيث ركزت دراسة كل من : أنمار الكيلانى والمجالس القومية المتخصصة وهنسلى وفيلس على تطوير عنصر الإدارة بمنظومة التعليم الجامعى ، بينما ركزت دراسة كل من : نجدة سليمان ، موتى كوهين ، المركز القومى للبحوث التربوية على تحقيق جودة تعليم الطالب كأحد المعايير الهامة لتقويم فعالية مؤسسات التعليم الجامعى .

وتختلف الدراسة الراهنة عن الدراسات السابقة: فى تناولها مفهوم الجودة الشاملة وما تتضمنه من ضوابط ومؤشرات بالتطبيق على أهم مدخلات منظومة التعليم الجامعى لتحقيق الجودة الشاملة بمنظومة التعليم بجامعة قناة السويس .

خطوات الدراسة :

تحدد خطوات الدراسة على النحو التالى :

الخطوة الأولى:

تهتم بعرض الإطار العام للدراسة من خلال تحديد مشكلة الدراسة ، أهمية الدراسة ، المنهج المستخدم ، حدود الدراسة ، مصطلحات الدراسة ، الدراسات السابقة .

الخطوة الثانية:

تهتم بتناول الدراسات السابقة وما تناولته من مفهوم الجودة الشاملة لغة واصطلاحاً ، فلسفتها وأهم الأسس التى تقوم عليها متضمنا عناصر الجودة ، خصائص الجودة ، ضوابط الجودة ، ومؤشراتها بالتعليم الجامعى .

الخطوة الثالثة :

تتناول ضوابط الجودة الشاملة ومؤشراتها فى التعليم الجامعى فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة ، ببعض دول العالم مثل : الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة ، اليابان ،

سنغافوره، ثم استخلص ضوابط الجودة الشاملة ومؤشراتها للتعليم الجامعى فى ضوء الخبرات العالمية المعاصرة .

الخطوة الرابعة :

تتناول واقع التعليم بجامعة قناة السويس كنموذج لدارسة الحالة وتم عرض : نشأة جامعة قناة السويس ، الخصائص العامة المميزة لمنطقة قناة السويس ؛ للوقوف على ضوابط الجودة التعليمية ومؤشراتها بتلك المنظومة وذلك تحقيقا لأهداف الدراسة الراهنة .

الخطوة الخامسة :

تتناول أدوات وإجراءات الدارسة الميدانية التى اتبعت فى العمل الميدانى بهدف تعرف ضوابط الجودة المطلوبة لجامعة قناة السويس فى ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة والاحتياجات المحلية ، ثم تعرف مدى توفر هذه الضوابط بجامعة قناة السويس ، ثم بيان نتائج الدراسة الميدانية .

الخطوة السادسة:

تتناول تقديم الآليات المقترحة لتحقيق ضوابط الجودة الشاملة لمنظومة التعليم بجامعة قناة السويس من خلال المحاور الآتية (الطلاب ، أعضاء هيئة التدريس ، الكتاب الجامعى ، المكتبات الجامعية ، الخدمات الداعمة للعملية التعليمية ، المناهج ، التمويل التعليمى ، الإدارة الجامعية) ، وكذلك تم عرض توصيات تنفيذية مقترحة لتمويل ضوابط الجودة المقترحة لهذه المنظومة .